الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد ورارية أدرار

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.

قسم : العلوم الانسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

أوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962-1965

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث و معاصر

*إعداد الطالبتين:

- بوتدارة امباركة
- تاونزي يمينة.

إشراف:

-أ. صديقي بلال

لجنة المناقشة

الاستاذ : برمكي محمد	أستاذ مساعد أ	جامعة أحمد دراية ادرار	رئيسا
الاستاذ: صديقي بلال	استاذ مساعد أ	جامعة احمد دراية أدرار	مشرفا ومقررا
الدكتور : بن دارة محمد	استاذ محاضر	جامعة احمد دراية أدرار	عضوا مناقشا

المرسم الجامعي : 1436-1437 هـ / 2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

امتثالا لقوله تعالى:"واذ تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم، ولئن كفرتم،ان عذابي لشديد" (إبراهيم،07) نشكر الله تعالى على دوام إحسانه وتوفيقه لنا و إنعامه علينا.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى

أستاذنا الفاضل صديقي بلال على قبوله الإشراف على موضوعنا، وتقديمه لنصائح وتوجيهات رغم ضيق وقته وكثرة واجباته،فله منا جزيل الشكر والامتنان .

كما يطيب لنا أن نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأستاذ كمون عبد السلام، والدكتور بن موسى حمادي، والدكتور تواتي دحمان، لما قدموه لنا من مادة علمية وتوجيهات، والشكر موصول إلى كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية عامة وقسم التاريخ خاصة، وإلى كل من أسدى بيد المساعدة وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

يمينة* مباركة

DESIGN-WAREZ.RU

إهداء

قال تعالى﴿ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحي﴾سورة النمل الاية 19

أهدي ثمرة عملي هذا الى اولئك الأمجاد الذين أهدوا لنا الحياة والكرامة،وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة، وساروا أناء الليل واطراف النهار بحثا عن الحرية ، فانطلقوا كالسيف الجارف لإسترجاع الوطن الضائع والى من تحملو المشاق أكثر مما يثاق الى انفلق الصبح وانجلى ليل الاستعمار الطويل الدامس

الى صاحب القلب الكبير الذي لقنني معاني الفضيلة وارشدني الى سبيل العلم والمعرفة ابي العزيز رعاه الله

الى من طيفها يتبعني ودعواها تحرسني ، الى نبع الحنان ووصية الرحمان امي الغالية حفظها الله

الى من جمعني بهم رحم امي اخوتي الاعزاء

الى من قاسموني فرحي وحزني واعباء عملي

الى من حواهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

الى كل متصفح لهذه الدراسة المتواضعة.

مباركة

ALLDAY.RU

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من ضحوا بأنفسهم في سبيل الحرية

شهداؤنا الأبرار.

إلى من علمني معنى الحياة ودلني على طريق العلم، ثم ارتحل قبل أن يرى ثمرة جهدي

أبي رحمه الله.

إلى من يعود لها الفضل في وجودي -بعد الله سبحانه وتعالى- ودليلي في الحياة

والدتي الكريمة أطال الله لي في عمرها.

إلى عضدي وسندي... إخوتي الأفاضل.

إلى من تربطني بهم أواصر المحبة وصلة رحمي... عائلتي الكبيرة حفظها الله.

إلى من أحبهم في الله ولطالما اعتبرتهن أخواتي... صديقاتي الحبيبات.

إلى كل من علمني ولو حرفا واحدا منذ نعومة أظافري إلى يومي هذا.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

يمينة

ALLDAY.RU

المختصرات:

"ج،ت،و" FLN :جبهة التحرير الوطني

"م،و،ث" CNRA :المجلس الوطني للثورة

ح،م،ج،ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

"ل،ت،ت": لجنة التنسيق والتنفيذ

"ق، ج، إ" FFS: قوات الجبهة الاشتراكي

"م،ج،ح"ZAA: منطقة الجزائر الحرة

تر: ترجمة

تع: تعريب

ط: الطبعة

در: دراسة

تح : تحرير

تق: تقديم

ب ط: بدون طبعة

ب س: بدون سنة الطبع

ع: العدد

م: المجلد

مقدمة:

كان الهدف الأساسي من انطلاق الثورة التحريرية هو الحصول على الاستقلال فتم السعي لنيل هذا الهدف بكل ما لديها من وسائل فأرغمت فرنسا على الانسحاب والاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات افيان والتي نصت على تكوين هيئة تنفيذية تحكم الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ثم تلاها انعقاد المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة و الذي تجدرت منه صراعات القيادة على السلطة انتهت بوصول أحمد بن بلة إلى الحكم بدعم هيئة الأركان، فمن خلال هذا الطرح كان موضوع دراستنا حول: **أوضاع الجزائر بعد الاستقلال1962-1965** مركزين على الجانب السياسي والامني والاجتماعي والتعليمي وقد ابعدنا الجانب الاقتصادي لقلة المصادر المتخصصة وخاصة بالمنطقة ، كان من أسباب اختيارنا للموضوع:

- ✓ الميول الشخصي لدراسة فترة ما بعد الاستقلال
- ✓ الرغبة في معرفة الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر صبيحة الاستقلال
- ✓ ندرة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع
- ✓ كون الموضوع يمثل محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر لا يمكن أي باحث في هذا التخصص تجاوزها

إشكالية الموضوع:

إن موضوع أوضاع الجزائر بعد الاستقلال يمثل أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر المعاصر، خاصة المرحلة التي تزامنت الاستقلال وما جاء بعده فهي تدفعنا إلى طرح إشكالية مركزية تهدف إلى معرفة الآثار الناجمة عن تحرير الجزائر من فرنسا والمشاكل التي تعرضت لها الدولة الجزائرية، ومحاولات هذه الأخيرة في القضاء على هذه المخلفات ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- هل كان منطق التجميع والتوافق الذي تميزت به الجبهة أثناء الثورة هو نفسه بعد الاستقلال أم الذي حدث هو العكس؟
- هل سيكون هذا الاستقلال منطلقا لبناء دولة مستقلة ذات نظام يسعى للنهوض بالدولة الجزائرية الفتية أم كان بداية لصراع الطامحين للوصول إلى السلطة بعدما كانت توحدهم روح الاستقلال؟
- كيف استطاعت الجزائر بناء مؤسساتها في ظل الصراع القائم بين قادة الثورة؟
- ما هو الخيار الاقتصادي الذي أقره المؤتمرون في طرابلس بعد الاستقلال؟
- ما هي مخلفات الاستعمار الاجتماعية والثقافية في الجزائر المستقلة؟

- فيما تمثلت جهود الدولة الجزائرية في القضاء على مخلفات الاستعمار، في هذه المرحلة العويصة خاصة في كل من الجانب الأمني والاجتماعي والثقافي؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة، في معرفة كيف استطاع الثوار تكوين دولة بكيانها ومؤسساتها بعد استعمار دام قرن وربع من الزمن، وترك هذا الأخير لمشاكل كبيرة في مختلف الجوانب، وتضامن هذا الشعب بعدما فرضت عليه فرنسا سياسة التفرقة، كما أن المتجاهل لهذه الفترة لن يستطيع التعرف على خلفيات نظام الدولة الجزائرية.

الدرسات السابقة:

الدراسة الأولى:

فطيمة بحيدة،فطيمة ميموني، أزمة صائفة 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة أدرار، 2013-2014.

وتكن أهمية هذه الدراسة أنها تخدم الموضوع من الجانب السياسي بشكل جزئي، لكون موضوعها يمثل جزئية في الجانب السياسي من دراستنا.

الدراسة الثانية:

بن دحمان سارة، واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي في مابين 1962-1978، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014.

تخدم هذه الدراسة الموضوع من الناحية الاجتماعية والتعليمية إلا أن الفترة التي درستها تتجاوز فترة دراستنا، لذلك فهي تخدم الموضوع بشكل جزئي أيضا وكونها تمزج بين فترتين.

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج التاريخي الوصفي من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرنولوجيا ووصفها

المنهج الاستنتاجي: من خلال الوصول إلى نتائج عامة للموضوع

صعوبات الدراسة:

- قلة المصادر والمراجع في هذه الفترة خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي والعسكري
- صعوبة التعامل مع المصادر باللغة الأجنبية

عرض الموضوع:

الفصل تمهيدي تطرقنا فيه إلى مرحلة المفاوضات و إعلان الاستقلال، وقد احتوى على ثلاثة مباحث ،عالجنا في

المبحث الأول اتفاقيات افيان، وأدرجنا في المبحث الثاني انعقاد المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة والمبحث الثالث، فتحدثنا فيه عن المرحلة الانتقالية ، أما الفصل الثاني فقد درسنا فيه الوضع السياسي والأمني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962- 1965 وينقسم بدوره إلى مبحثين، كانت دراستنا في المبحث الأول على المستوى الأمني السياسي وتنطوي تحته ثلاثة مطالب، أدرجنا في المطلب الأول أزمة صائفة 1962، أما المطلب الثاني فقد تحدثنا فيه عن ظروف تشكيل المكتب السياسي وكان عنوان المطلب الثالث تشكل النظام السياسي، أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه الوضع الأمني انقسم بدوره إلى مطلبين، عالجنا في المطلب الأول تأسيس الجيش الوطني الشعبي أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى الصراع الحدودي بين الجزائر والمغرب، أما الفصل الثالث، المعنون بالواقع الاجتماعي والثقافي للجزائر وقد تمحور إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى الحالة الاجتماعية ، ينقسم إلى مطلبين، عالجنا في المطلب الأول البنية الاجتماعية في الجزائر، أما المطلب الثاني فكان حول مشكل السكن والهجرة، أما الجانب الصحي فقد أدرجناه تحت المطلب الثالث، وقد تطرقنا في المبحث الثاني إلى الوضع التعليمي وينقسم إلى مطلبين، تحدثنا في المطلب الأول إلى التعليم ،أما المطلب الثاني فكان حول التعريب، ثم خاتمة وهي عبارة عن استنتاجات للدراسة.

ومن المصادر والمراجع المعتمدة:

الرئيس أحمد بن بلا يكشف، أسرار الثورة، تقديم أحمد منصور، والذي صرح فيه العديد من الحقائق المهمة خاصة وأنه أحد البارزين في الأحداث وباعتبار الموضوع يدرس فترة حكمه، لكن بعض تصريحاته تعارض ما تطرق إليه بعض المؤرخون.

نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقية افيان بن يوسف بن خدة الذي تناول فيه جميع محطات مرحلة المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بمجمل تفاصيلها، وتكمن أهمية هذا المصدر أن صاحبه كان من أحد قادة جبهة التحوير.

المهمة منجزة من أجل الاستقلال: لسعد دحلب، والذي أدرج فيه مرحلة المفاوضات باعتباره أحد أطراف المفاوضات، وأيضا مرحلة تشكيل المكتب السياسي ومرحلة بناء النظام، وما يميز هذا المصدر عن غيره هو ذكره لنقاط الاختلاف بين أطراف المفاوضات.

نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، والذي تناول فيه جانب الصراع الحدودي بين الجزائر والمغرب وسياسة بن بلة في ظل حكمه للدولة، والصراع بين بن بلة وقائد أركانه بومدين، وتعد هذه المذكرات بمثابة تحليل وإبداء رأي غير أن صاحبها لم يسلم من الذاتية.

مذكرات شاهد على اغتيال الثورة: لخضر بورقعة، تطرق فيه إلى معظم محطات الموضوع، مركزا على أزمة الصائفة والصراع الحدودي.

من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية {1962-1972} والذي تطرق إلى الواقع الثقافي للجزائر بعد الاستقلال مبرزا فيه جهود أحمد بن بلة في الاهتمام بالجانب الثقافي بأسلوب واضح بعيد عن الذاتية.

أما المراجع: هواري بومدين الرئيس القائد {1932- 1978}لسعد بن بشير العمامرة، والذي تطرق فيه إلى شخصية هواري بومدين ومرحلة ما بعد الاستقلال خاصة مرحلة بناء النظام، ويعد مرجعا هاما في إبراز شخصية هواري بومدين غير أنه لم يسلم من الذاتية.

رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، يعتبر هذا الكتاب من المؤلفات المتميزة لكونه يسجل التطور السياسي والعسكري لتاريخ الجزائر بشكل مفصل محللا لشخصية كل رئيس وكيفية وصوله للحكم خاصة الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية أحمد بن بلة الذي خصص له جزء كبير من هذا الكتاب لشرح الظروف التي كانت سائدة قبل وأثناء فترة حكمه لدولة الجزائر المستقلة.

بالإضافة إلى هذه المصادر والمراجع اعتمدنا أيضا على الرسائل الجامعية منها :

نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007 ،تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في فرع التنظيم السياسي و الإداري، وقد أفادتنا في دراسة الجانب السياسي خاصة حول تشكيل المجلس التأسيسي.

سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والاسكان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، والتي اشتملت على جزئية من موضوعنا وذلك فيما يخص الجانب الاجتماعي (مشكل السكن).

أدى فشل مشاريع ديغول والتمردات العسكرية داخل الجيش الفرنسي- بالإضافة إلى رد فعل المستوطنين على مشروع تقرير المصير 1959 – إلى رضوخ ديغول للتفاوض مع الجزائريين وحصول الجزائر على استقلالها لكن حصولها على هذا الهدف وما جرى بعده هو ما جعلنا نخصص الفصل التمهيدي لدراسة مراحل المفاوضات وأوضاع الجزائر في المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول: اتفاقيات إفيان

مراحل المفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية

1-مرحلة الاتصالات غير الرسمية

وقعت أول محادثة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية عام1956 فكان هدف هذه الأخيرة فقط محاولة جس نبض الثورة ،لكن هذه المحادثات توقفت باختطاف طائرة قادة الثورة*في22 أكتوبر1956. [1]

1-1محاولات "عبد الرحمان فارس"** و"جان "الموهوب عمروش"*** 1958:

التقى "عبد الرحمان فارس" و"جان الموهوب" ب "فرحات عباس"**** في أول جويلية1958بسويسرا وأخبراه بمحادثتهما في باريس كما نصحاه بوضع الثقة في "ديغول"***** هذا الأخير كان قد اقترح على "عبد الرحمان فارس" أن يشغل منصب في حكومة فرنسا، فبعد استشارة مسئولين "ج، ت، و" FLN و "م، ج، و، ث، ج" CNRA، رفض طبقا لنصائحهم، وفي18جويلية1958 أرسل فرحات عباس "باسم لجنة التنسيق والتنفيذ"CCE رسالة إلى عبد الرحمان فارس تشرح شروط "ج، ت، و"FLN للشروع في المفاوضات منها الاعتراف ب "ج، ت، و" FLN كممثل وحيد في المفاوضات.[2]

---

*كان فيها كل من أحمد بن بله، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، مصطفى الأشراف.

[1] بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان،الجزائر،2012،ص551

**كان رئيسا للجمعية الوطنية سنة1953،تطور موقفه من فكرة الإدماج إلى الاستقلال، فكانت له اتصالات بمسئولي جبهة التحرير الوطني ،وشارك في إعانة الثورة الجزائرية ،فألقي عليه القبض في نوفمبر1961،أطلق سراحه بعد التوقيع على اتفاقيات إفيان، فأصبح رئيسا للهيئة التنفيذية سنة1962. ،أنظر: بوعلام حمودة، المرجع السابق،ص551.

***كان كاتبا مسحيا، قد آمن باستقلال الجزائر فسعى لتوضيح مطالب الجزائريين لفرنسا. أنظر: بوعلام حمودة، المرجع السابق،ص552.

****1899-1985 من فئة المثقفين المغتربين، ودعاة الإدماج، محرر بيان فيفري، التحق بالثورة1956 وكان أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958. أنظر : محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال، دار القصبة، الجزائر، ب ط ، ب س،ص47.

*****1890-1970 شخصية فرنسية تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الرابعة، انسحب من السياسة إثر اندلاع الثورة التحريرية ثم جيء به إلى الجزائر إثر انقلاب ا1958/05/13 ليشكل الجمهورية الخامسة ورئيسا لفرنسا إلى غاية 1969 أنظر :عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، دار الحكمة ، الجزائر، ب ط،2012 ،ص24.

[2] بوعلام حمودة، المرجع السابق ص552.

يوم22 جويلية1958 استقبل ديغول عبد الرحمان فارس وجان الموهوب فشرحا له تحفظات "ج، ت، و"FLN ،ثم حدث لقاء آخر بينهم في أول سبتمبر من نفس السنة، بحيث صرح ديغول بأنه مستعد لاستقبال ممثلي "ل، ت، ت" CCE للتباحث حول الموضوع إيقاف القتال، أجاب فرحات عباس من القاهرة برسالة في 9 سبتمبر1958موجهة إلى فرنسا "أن تعدل رسميا عن فكرة الإدماج وأن يتم تنظيم اللقاءات خارج فرنسا"، وبعد تكوين" الحكومة المؤقتة الجزائرية"في19سبتمبر1958 أرسلت باسمها إلى عبد الرحمان فارس وجان الموهوب تذكرهما بما أعلنه فرحات عباس بصفة رسمية في أول سبتمبر، سلم كل من عبد الرحمان فارس وجان الموهوب الرسالة لديغول وكان ذلك آخر لقاء لهما مع ديغول الذي تسلم الرسالة في10 جوان1960 بحيث طلبا منه الشروع في التفاصيل مادامت "ج، ت، و" FLN و "م، و، ث" CNRA قبلا بمبدأ تقرير المصير، كما طالبا الشروع في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية.[1]

1-2لقاء مولان 25-29 جوان1960:استجابة الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تصريح ديغول فقامت بإرسال مبعوثين هما، محمد بن يحي وأحمد بومنجل، عاملتهما الحكومة الفرنسية على أساس أنهم متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من25 إلى 29 جوان 1960، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات، وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع أطارت الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار بالمنطقة، ولم تكن الحكومة المؤقتة على علم بذلك، كما اغتنم الفرصة في الوقت ذاته ليدعم قواته المسلحة في الجزائر بتوفير كل الإمكانيات من أجل تحقيق نصر عسكري وذلك ما عرف ب"عمليات شال"*، وعن طريق وسائل الإعلام راح يحمل الحكومة المؤقتة الجزائرية مسؤولية فشل مفاوضات مولان، وقام ضباط الفروع الإدارية الخاصة، بنشر الدعاية في القرى "زاعمين أن فرنسا تدعو إلى السلام والحكومة المؤقتة الجزائرية ترفضه" وبعد ثمانية أشهر دخلت مرحلة المفاوضات الجادة ،وقد كان من نتائج مظاهرات11 ديسمبر1960اقتناع ديغول بأن كل محاولة ترمي إلى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات.[2]

---

[1] بوعلام حمودة، مرجع السابق ،ص553.

*مخطط عسكري سمي باسم صاحبه الجنرال شال يرمي إلى تفكيك نظام جيش التحرير الوطني في الجبال بدأ العمل به في الولاية الخامسة من شهر مارس1959 وصولا إلى الولاية السادسة بداية1960، أنظر: زهير احد ادن، لمختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962 ، مؤسسة أحدادن، الجزائر، ب ط، ب س،ص62.

[2] يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إفيان، تع، لحسن زعدار محل الجبائلي، مر، عبد الحكيم الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ط، ب س، ص- ص18-10.

1-3 لقاء لوسارن10 فيفري1961 :بعد مرور شهرين على هذه الأحداث جرت اللقاءات الجدية بين الجزائر وفرنسا ب "لوس ارن السويسرية" يوم10 فيفري1961،قامت الحكومة المؤقتة خلال هذه المدة بدراسة معمقة وتقييم شامل للمقترحات الفرنسية، التي لتخلو كسابقتها من مساومات ومواربات وحددت الإجابات المناسبة التي تتفق مع المصلحة الوطنية، وعندما علمت الحكومة المؤقتة عن طريق الوفد المفاوض قلق الرئيس ديغول الناتج عن الانتفاضة الجماهيرية ليوم السابع عشر من أكتوبر، أرادت أن تستغل هذا الشعور وأن تزيد من حدته حتى يعجل بإنهاء المفاوضات في هذا الإطار دعت الحكومة إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1961/11/1 يؤكد الشعب الجزائري تمسكه بالوحدة الترابية والاستقلال التام، فاستجاب الجزائريون للنداء بإحياء الذكرى من خلال المسيرات والمظاهرات في عدة مدن.[1]

في30،29 نوفمبر1961 التقى "سعد دحلب"*ب"لوي جوك" في مدينة" لي روس" لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة قضايا التعاون، وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو العام.[2]

وبعد أن ضمن الوفد المفاوض الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية والسيادية خلال المفاوضات التي جرت ب "لي روس" مابين11-19 فبراير1962 ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة محادثات" لي روس" أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية.[3]

بواسطة" أوليفي لونك" الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر، وأوكل" ديغول" هذه المهمة "جورج بومبيدو" وذلك لامتزاج نوايا الجزائريين، أما الجانب الجزائري فكان يمثله "الطيب بالحروف " ،أحمد بمنجل ،وكان "بومبيدو" آنذاك على رأس بنك خاص، ولم يمثل" لوي جوك" "ديغول" حتى لا تتمتع هذه الاتصالات بالصبغة الرسمية ،وبالتالي أصبحت الشؤون الخارجية من اختصاصه دون غيره، وقد تمثلت النقاط التي أثارها بومبيدو فيما يلي:- المؤسسات المؤقتة

-ضمانات لتقرير المصير

-جنسية الأقلية الأوروبية.[4]

---

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب ،ب ط، 2007، ص62.

*1919 من مواليد قصر الشلالة تيارت، انخرط في حزب الشعب1944 التحق بصفوف جبهة التحرير 1955 كان مسؤول الإعلام في الثورة بعد مؤتمر الصومام ،عضو في الحكومة المؤقتة الجزائرية شارك في مفاوضات إفيان، أنظر :ولد حسين محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة 1947 إلى استقلال الجزائر، ب ط، القصبة، الجزائر،ص36.

[2] أوليفي لونغ ، الملف السري، اتفاقيات إفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم، ماكسبوتيتبير، ديوان المطبوعات الجامعية،1012،ص122.

[3] نفسه ، ص124.

[4] يوسف بن خده ، المصدر السابق، ص22.

-مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة

-ضمانات وتمثيل الأقليات

عاد الوفد الجزائري وأكد على مبادئه متمسكا بما أقرته الحكومة المؤقتة، بحيث كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا، وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية ورد "بومبيدو" على ممثلي "الحكومة المؤقتة الجزائرية" بأن "قضية الصحراء لنقاش فيها فقد تركها جانبا واعتبر المرسى الكبير ملكا من لأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني".[1]

حاول "ديغول" أن يرغم المفاوضين الجزائريين على إعلان هدنة أحادية وذلك بهدف مبادئ" الحكومة المؤقتة الجزائرية"، لكن هذه الأخيرة كانت تدرك مدى نواياه وهذا ما أشار إليه "سعد دحلب " في قوله "كانت هذه العملية آخر كمين ينصبه لنا، ونحمد الله على أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لم تقع فيه".[2]

انتهت لقاءات بروس في19فبراير1962 والوفد الجزائري متمسكا بمبدئه الوحدوي والمتمثل في الوحدة الترابية والشعبية والسيادة الوطنية ،بحيث كانت يستعد لاجتماع المجلس الوطني للثورة المزمع انعقاده في22فبراير1962 [3].

مرحلة الاتصالات الرسمية: حدث الاتصال الرسمي بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية بعد الإعلان عن بداية التفاوض بينهما في7 أفريل1961 بمدينة إفيان، وقد مثل الوفد الجزائري كل من" كريم بلقا سم"*،"عبد الله طبال"، "أحمد يزيد"**،"سعد دحلب"، أما الوفد الفرنسي فقد مثله "لوي جوك" و "برنار تريكو"، شاي كلود ،"فينسي لبوب"، اتفق الطرفان على تنفيذ البنود الأولى من الاتفاقية في التاريخ المحدد من كليهما، متمثلة فيما يلي:

1-وقف القتال.

2-تكوين هيئة تنفيذية مؤقتة تشرف على الاستفتاء وتسيير شؤون البلاد إلى غاية الاستفتاء

-تكوين قوة محلية ضخمة تحافظ على الأمن تتكفل بتكوينها فرنسا.

---

[1] يوسف بن خدة، المصدر السابق،ص22.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق،ص64.

[3] نفسه،ص65.

*1922-1970،من ذراع الميزان بمنطقة القبائل، التحق بحزب الشعب، أصبح مسئول حزب الشعب في منطقة القبائل ،ترأس22 مجاهدا كانوا يمثلون قيادة أركانه ،عين نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ووزيرا للقوات المسلحة، شرع في المفاوضات مع فرنسا1962 أنظر، الشريف ولد حسين، المصدر السابق،ص98.

**1923،من البليدة ،انخرط في حزب الشعب1942،اعتقل 1948،انخرط،في جبهة التحرير الوطني 1954،مثل الجزائر في مؤتمر باندونغ1955،تولى منصب وزير الإعلام للحكومة المؤقتة إلى غاية1962 أنظر : الشريف ولد حسين، المصدر السابق،ص96.

ذكر عباس محمد في كتاباته أن الوفد الجزائري قد وضع حسابات لما يمكن أن يطرحه الوفد الفرنسي في هذه المفاوضات فيما يخص مسألة الهدنة من جانب واحد في نفس اليوم، وطلب الضمانات للأقلية الأوروبية ،بالإضافة إلى مناورة الصحراء.[1]

المرحلة الأخيرة من المفاوضات:

لقاء بال الأول:

جرى اللقاء الأول بمدينة بال السويسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961 بين الوفد الجزائري الذي كان يمثله محمد الصديق بن يحي ورضا مالك و قد مثل الوفد الفرنسي كل من برونو دولولس وكلود شيبي ،وقد جدد الوفد الجزائري رفضه القاطع لأي مساس بالوحدة الترابية وكل مساومة حول الصحراء، غير أن الوفد الفرنسي تعمد صياغة الإجابة بشكل مبهم عندما قال "لنتفق فيما بيننا على سياسة عامة للتعاون" ،وذلك لاستدراج الوفد الجزائري إلى قضايا أخرى أقل شأنا على حساب القضية الأساسية الوحدة الترابية، كما أثار الوفد الفرنسي قضايا أخرى لم يتم الحسم فيها كذلك خلال اللقاءات السابقة مثل:

1/ إصدار العفو الشامل على الذين تعاونوا معا لاستعمار خلال الحرب

2/ المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكن فرنسا من الاتصال بإفريقيا ومتابعة تجاربها النووية

/المحافظة على الحقوق المكتسبة باستغلال الثروات الصحراوية والاستفادة من رخص للتنقيب المنجمي

4/ إحلال القانون الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات

5/ إنشاء هيئة ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحد أرض الصحراء

وقد أظهر الوفد الرسمي أهمية خاصة هذه المرة للأقلية الأوروبية التي سوف يكون لها وضع خاص متميز حسب رغبة ديغول وتتلخص فيما يلي :

5-1/ ازدواجية الجنسية

5-2/ احترام العقيدة الدينية واللغة والأحول الشخصية

5-/ حق إنشاء الجمعيات

5-4/المشاركة في مجال السياسة بنسبة وكذا البلدية والمهنية

5-5/ إنشاء البعثات ثقافية

5-6/ حرية نقل الأموال لمدة محددة وقد عرض الوفدان بالدراسة بالإضافة إلى ما ذكر إلى نقاط أخرى منها :

[1] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، ب ط، ب س ،ص-ص48- 49.

أ/مسألة الممتلكات المكتسبة بطرق شرعية من قبل الأوروبية الوارد ذكرها في بيان أول نوفمبر

ب / الضمانات التقنية لتقرير المصير

ج/ المرحلة الانتقالية : قسمت هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل :

1/المرحلة المؤقتة الأولى: تبدأ من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال تقوم اللجنة التنفيذية المؤقتة خلالها بالتحضير لعملية الاستفتاء وتحويل الصلاحيات ويظل مندوب اللجنة التنفيذية المؤقتة مسئولا عن الأمن العام بواسطة القوة المحلية.[1]

2/ المرحلة المؤقتة الثانية: تخصص هذه المرحلة لتحضير الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر أما ما يتعلق بالتواجد العسكري في المرسى الكبير فقد طلب الوفد الفرنسي أن يكون ذلك لمدة غير محدودة لا كمنظمة ترابية فرنسية ولكن كقاعدة عسكرية تحت سيادة الجزائر ،أما القواعد الأخرى فستكون كعبارة عن معسكرات عبور يترك فيها الجيش الفرنسي الباب مفتوحا للاتصالات السرية قصد إعداد الترتيبات السياسية بهدف الإعلان عن وقف القتال بعدها حسب الوفد الفرنسي وطلاق سراح القادة المسجونين كورقة ضغط ظلت فرنسا تحتفظ بها حتى آخر لحظة ويليه إخراج عام للمعتقلين.[2]

وقد توقع الوفد الفرنسي أن تنتهي المحادثات في آخر شهر نوفمبر 1961 وأن يتم وقف إطلاق النار مطلع سنة 1962.[3]

مفاوضات افيان الثانية: في 10 نوفمبر 1962 اجتمعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بكاملها بالمحمدية في المغرب الأقصى وأصدرت بيانيا متفائلا أكدت من خلاله على التقدم نحو حل سلمي تم التفاوض حوله.[4]

[1] عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى ،الجزائر،ب ط،2012 ،ص 192.

[2] نفسه،ص192.

[3] نفسه، ص 193.

[4] عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر، العربي بويفون، موفم للنشر،الجزائر،ب ط،2011،ص186.

التقى الوفدان في يوم السابع من شهر مارس ويقول بن خده "إن المناقشات كانت حادة ومتواصلة إلى غاية يوم الثامن عشر من نفس الشهر تم توقيع الوثيقة النهائية من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلنت عن وقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني.[1]

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ،اتحاد الكتاب العرب، ب ط،1999، ص167.

المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية

بعد أن تم الاتفاق بين طرفي المفاوضات على تاريخ وقف إطلاق النار الذي حدد يوم19 مارس 1962 وفي إطار صياغة جملة الضمانات والشروط المتعلقة بتنظيم الأحكام العامة خلال المرحلة الانتقالية واستناد إلى ما تضمنه نص الاتفاقية الذي نص على تشكيل قوة محلية للأمن غايتها الإشراف على استفتاء تقرير المصير.[1]

تم تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة في7 أبريل مكونة من جزائريين وفرنسيين باتفاق الطرفين وحدد له مقر في بومرداس روشي نوار*التي اعتبرت كأول عاصمة للجزائر المستقلة وكان أعضاؤها كالتالي:

الطرف الجزائري:

1/ شوقي مصطفاي: مكلف بالشؤون الاجتماعية

2/بلعيد عبد السلام: مكلف بالشؤون الاقتصادية

3/عبد الرزاق شنتوف: مكلف بالشؤون الادارية

4/عبد القادر حصار: المكلف بالأمن العمومي

5/ بومدين حميدو: المكلف بالشؤون الاجتماعية

6/ محمد بن تفتفة: المكلف بالبريد

الطرف الفرنسي:

1/عبد الرحمان فارس: رئيسا

2/روجي روث Roger roth:نائب الرئيس

3/جان منوني Jan manoni:المكلف بالشؤون المالية

4/شارل كونييج Charles koning:المكلف بالأشغال العمومية

5/الشيخ ابراهيم بيوض: المكلف بالشؤون الثقافية

6/ محمد الشيخ: المكلف بالشؤون الفلاحية[2]

[1]-محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص47.

*الاسم السابق لمدينة بومرداس ، أنظر :لخضر بورقعة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تح، صادق بخوس، تق، الفريق سعد الدين الشادلي، دار الأمة الجزائر، ط2 ، 2000 ، ص101.

[2]- زهير احدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ، 1954،1962 ، مؤسسة حدادن الجزائر ، ب ط ، ب س، ص92.

توزعت هذه التشكيلة وفقا لانتماء أعضائها السياسيين إلى ثلاث مجموعات :

1/ مجموعة جبهة التحرير خمسة أعضاء جلهم من المعتدلين والإصلاحيين

2/ المجموعة الأوروبية عدد أعضاؤها ثلاث[1]

/ مجموعة تمثل ما يمكن أن نسميه بالقوة الثالثة وعددها أعضائها أربعة

باشرت الهيئة عملها في ظروف بالغة التعقيد، فمن جهة كانت منظمة "OAS"* قد بلغت ذروتها أدت مغادرة الأوروبيين الجماعية إلى حدوث فراغ إداري كبير، وفرنسا الديغولية تتهيأ لإجهاض الثورة وإقامة نظام معتدل ورأت في الهيئة نواة لهذا النظام، كل هذه الظروف أدت بالهيئة إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة فاضطر رئيسها إلى عقد صلح منفرد مع هذه المنظمة بموافقة بعض القادة في الحكومة المؤقتة منهم سعد دحلب وبن يوسف بن خده[2]

موقف ج، ت، وFLN من الهيئة: حسبما أشارت إليه منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية التراث في لأوراس، فإن بعض قيادة جيش التحرير بما فيها قيادة بعض الولايات أنها جسم غريب ويجب التعامل معه بحذر و حيطة، أن معظم ممثليها هم أقرب إلى التيار الإصلاحي المعتدل[3]

أم حسبما أشار إليه علي هارون في كتاباته فإن هذه الهيئة كانت تحظى بمساندة بعض القادة على رأسهم يوسف بن خده. [4]

موقف "ح، م، ج، ج" من الهيئة: نظر إليها كريم بلقاسم وأنصاره على أنها نواة لنظام أو سلطة تمثيلية جديدة تواجه بها "ج، ت، و" المرحلة الانتقالية.[5]

---

[1] زهير احدادن، المرجع السابق، ص92.

[2] سعد بن بشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،قصر الكتاب، البليدة ،الجزائر ،ط1، 1997،ص47.

*منظمة إرهابية سميت بالمنظمة السرية الفرنسية تأسست في جوان 16جوان1960،قصد تنحية الرئيس ديغول من الحكم ومنعه من التفاوض مع ج، ت، وFLN، قادها كل من الجنرالات زيلر ، جوهن، فميلان، أنظر :عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى1962 الجزائر خاصة،ج2،دار المعرفة، الجزائر، ب ط، 2006 ،ص416.

[3] جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس1962 إلى سبتمبر1962 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط خاصة،1995، 112.

[4] علي هارون، خيبة الانطلاقة فتنة صيف62 ، تر، صادق عمار-مصطفى ماضي، دار القصبة ،الجزائر، ب ط،2003،ص11 ص45.

[5] جمعية أول نوفمبر، المرجع السابق،ص114.

أهم المشاكل التي واجهتها الهيئة التنفيذية :

1/ مشاكل أمنية

2/ المشاكل المرتبطة بوقف إطلاق النار

3/ المشاكل التطبيقية لاتفاقيات افيان

4/المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بعودة اللاجئين، وإعادة توظيفهم وكذلك مواجهة الفراغ الإداري الكبير الذي خلفته الهجرات الجماعية للأوروبيين.

5/ تنظيم الاستفتاء والإشراف على انتخابات المجلس التأسيسي وقضايا نقل السيادة.

6/مشاكل طارئة مثل الأملاك الشاغرة.[1]

إنجازات الهيئة: 1/ كرست الهيئة الثلاثة أشهر الأولى لمعالجة الوضع الأمني المتردي تهدد بنسف كل شيء ، بينما كرست الأشهر الثلاثة الأخرى للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها، فقامت بوضع نواة لإدارة الاقتصاد الجزائري في شكل مديريات للتخطيط والصناعة والمالية والأسعار والطاقة والمكتب الجزائري للبترول والهيئة الصحراوية ومديرية التجارة والمحافظة السامية للتكوين وضعت نصوصها التأسيسية والتنظيمية وجهت عدد من الإطارات المتخصصة لعبوا دورا هاما في الحياة الاقتصادية للبلاد.[2]

2/تنظيم الاستفتاء والانتخابات التأسيسية: موعد الاستفتاء بالفاتح جويلية 1962،حيث استجاب المواطنون بنسبة كبيرة جدا لهذا الحدث الهام وتضمنت استمارة استفتاء للإجابة أولا على السؤال التالي: هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المفروزة في تصريحات 19 مارس1962.[3]

في جويلية شرع في عملية فرز الأصوات، كانت حصيلة النتائج لفائدة الاستقلال* بأغلبية مكلفة بمر مثلما أكدته اللجنة المكلفة بمراقبة سير الاستفتاء صباح يوم 3جويلية1962،فمن مجموع المسجلين المقدرين 6549736 موزعين على 15 مقاطعة عبر5992115 بأصواتهم منهم 5975581 أدلى بنعم و16534 ب لا بمقتضى المادة 27 من لائحة تقرير المصير تعترف فرنسا فورا باستغلال الجزائر.

---

[1] جمعية أول نوفمبر المرجع السابق، ص115.

[2] نفسه ص119.

[3] رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق ،ص48

*إن لفظ استقلال بمعناه السياسي الحديث لا وجود له في المعاجم العربية وقد عرفه لويس معلوف بأنه "تفرد بلاد بحكم نفسها ولا يشركها فيه غيرها " والاستقلال من أعز الكلمات التي كان الشعب الجزائري ،يرددها ويلهج بها وكان الفرنسيون يحاولون أول الأمر التلميح بالاستقلال الداخلي الذي رفضه الجزائريون رفضا قاطعا ولم يرضوا إلا بالاستقلال التام ،وكانت هذه الكلمة تجري على كتابات الكتاب الجزائريين الوطنيين . أنظر: عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،وهران ،الجزائر ،ب ط،1983 ،ص13.

-يتم نقل السلطات فورا

-تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة من خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التي تتسلم السلطات وبناء على ذلك أعلنت نتائج الاستفتاء يوم السبت 3جويلية 1962 وبعث الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى السيد عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة رسالة تحمل الاعتراف باستقلال الجزائر واعتبر يوم الاثنين 5جويلية 1962 التاريخ الرسمي لاسترجاع السيادة الوطنية التي سلبت في ذات اليوم سنة 1830.

المبحث الثالث: الدورة الاخيرة للمجلس الوطني بطرابلس :من 27ماي1962 إلى 4جون 1962 :

في خضم الخلافات التي كانت قائمة بين الثوريون ظهر هناك رأيان متضاربان أحدهما مؤيد لفكرة انعقاد المؤتمر العام لقيادة الثورة والاخر معارضا له فجرت عدة اتصالات بين القادة للنظر في ذلك ولقد كانت الحكومة المؤقتة رافضة لعقد هذا المؤتمر لأنها كانت ترغب في مواصلة المفاوضات كما كانت تخشى من تشكيل معادين جدد لها، بينما احمد بن بلة *فقد سعى جاهدا لعقده وذلك لغرض تحقيق مشروعه المكلف به المتمثل في استبدال الحكومة المؤقتة، وهذا ما أدلى به عمر بوداوود رئيس المجلس الوطني آذاك في جريدة الشعب يوم 19جوان 1985حيث قال" بعد اطلاق النار وخروج الزعماء الخمسة من سجون فرنسا ووصولهم إلى المغرب طلب مني بن بلة أن أحاول أنا وبن يحيا إن ندعوا مجلس الثورة إلى الانعقاد فأجبته إن الظروف غير مواتية..."

وفعلا قد حصل بن بلة على ما كان يرمي إليه فخضعت الحكومة المؤقتة تحت ضغوط المطالبين بالمؤتمر وقامت بإرسال رسالة تدعوا من خلالها أعضاء المجلس الوطني لحضور مؤتمر عام بطرابلس يوم 27ماي 1962 وقد تضمن جدول أعماله نقطتان أساسيتان هما:[1]

1-إعداد برنامج طرابلس والمصادقة عليه والذي كانت أهم بنوده :

أ-اعتماد النهج الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الجديدة

ب-اعادة تسمية جيش التحرير الوطني بجيش الوطني الشعبي

ج--تحويل جبهة التحرير الوطني إلى جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد

2- تعين قيادة جديدة أو مكتب سياسي يستلم مقاليد الحكم ويشرف على المرحلة الانتقالية وبمجرد مناقشاهم لهذه النقطة الثانية حتى عجت الفوضى داخل قاعة الاجتماع وذلك لاختلافهم حول موضوع اختيار الشخصيات القيادية التي تتولى تطبيق برنامج طرابلس في الواقع فكان هناك تياران مختلفان تمثلا في :

- التيار الأول :يترأسه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة مدعوما بالقيادات الثلاثة بعض قيادات الولايات الداخلية يرى نفسه القيادة الشرعية التي ستسير البلاد إلى حين إعلان الاستقلال
- التيار الثاني: كان بزعامة هواري بومدين رئيس أركان جيش التحرير إضافة إلى الزعماء الخمسة باستثناء بوضياف و بعض قادات ولايات الداخل، [2] فقد كان الانقسام ظاهرا قبل دخول المؤتمرين إلى القاعة

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة،2009، ص284.

[2] نفسه، ص289.

* من مواليد25 ديسمبر 1918،عضو في المنظمة الخاصة 1950 اعتقل في قضية بريد وهران وحكم عليه بالمؤبد لكنه تمكن من الفرار وأصبح عام1954 من زعماء جبهة التحرير الوطني FLN تم اعتقاله في طائرة القادة الخمس، كان عضو في المجلس الوطني للثورة فهو اول رئيس للجمهورية

فحدثت مواجهة بين عضوين هامين من المجلس الوطني للثورة وهي: تعتبر الأولى من نوعها على حد تعبير علي هارون في كتابه خيبة الانطلاقة فقد وجه نائب الرئيس بن بلة كلاما لاذعا إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة وازدادت الملابسات والاتهامات بين الحضور[1]

- بالنسبة لمشروع برنامج جبهة التحرير فقد كلفت جبهة معينة لتحريره ضمت عنصرين من الحكومة المؤقتة وهما بن بلة رفقة محمد يزيد وعضوين آخرين من المجلس الوطني للثورة تمثلا في مصطفى الاشرف ومحمد بن يحي فضلا عن رضا بن مالك ومحمد حربي وعبد المالك تمام .

وفي مدة قصيرة أقصاها عشرة أيام قام هؤلاء بتحرير هذه الوثيقة بمدينة الحمامات التونسية وهي الوثيقة التي أصبحت تسمى ميثاق طرابلس "حيث نصت على ثلاث محاور رئيسية وهي كالتالي:

المحور الأول: إلقاء نظرة شاملة حول الأوضاع التي تشهدها الجزائر

المحور الثاني: دراسة تحليلية لشروط تحقيق الثورة

المحور الثالث: مناقشة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية من اجل بناء اقتصاد البلاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية.[2]

ومن خلال الاجتماع الذي ترأسه محمد الصديق بن يحي ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداوود، رئيس فدرالية فرنسا، تمت الموافقة على برنامج طرابلس

لكن المؤتمرون لم يتفقوا في أمر القيادة السياسية الجديدة التي تتولى السلطة في المرحلة الانتقالية، وقد اقترح بن بلة إن يضم المكتب السياسي سبعة أعضاء وتعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى حين تزويدها بالمؤسسات الشرعية فاقترح بن بلة إلى جانب اسمه كل من محمد خيضر، محمود بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمدي السعيد، والحاج بن علا، في حين اقترح كريم بلقاسم مكتب سياسي يضم تسعة أعضاء وهم إلى جانبه، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر ورابح بيطاط، إضافة إلى بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ثم أحمد بن بلة وسعد دحلب، وقد انشأ المجلس الوطني لجنة مخصصة للاستشارة فقامت بذلك وكانت النتائج كالتالي:

الجزائرية 1962إلى أن أطاح به هواري بومدين في19 جوان1965 ،أنظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الجزائر، ب ط،2003،ص705.

[1] علي هارون،المصدر السابق، ص11.

[2] نورة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الاركان العامة لجيش التحرير واثره على الثورة(1958_1962) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013_2014، ص71.

- ✓ قائمة بن بلة حظيت بتأييد 33 عضو
- ✓ قائمة كريم بلقاسم حصلت على تأييد 31 عضو

في حين احتفظ عضوان بصوتهما ولم يصوتا[1]

وبعدم ظهور أغلبية حقيقية لصالح كل من القائمين المقترحين حاول بعض الأطراف تقريب وجهات النظر وكان بالإمكان إن يتم الاجتماع على مكتب سياسي مكون من 11 عضوا، أي يضم جميع الأسماء الواردة في المجموعتين، ولكن تعنت احمد بن بلة حال دون تحقيق ذلك حيث رفض عضوية الباءات الثلاثة ويقول بن خدة، انه خشي على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المسئولة بشكل مباشر على توقيع اتفاقية ايفيان كما يخشى إن يقود هذا الخلاف إلى تفجير الأوضاع، فتحمل مسؤوليته الكاملة وغادر طرابلس متجها إلى تونس يوم 7 جوان . وفي نفس الشهر من عام 1962 أسدل الستار على الاجتماع الذي غلبت عليه الذاتية والسعي وراء السلطة وبدون صدور إي قرار رسمي لتكوين المكتب السياسي.[2]

يمكن القول أن "ج، ت، و" قد حققت هدفها بنيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وهذا ما كانت تسعى إليه منذ انطلاق الثورة، لكن قيادتها دخلت في صراعات وانقسامات منذ انطلاق أشغال المؤتمر الأخير "م، و، ث،" ج بطرابلس ،فكان هذا بداية لصراع الساخن بين هؤلاء القادة بعدما كان قتالهم ضد المستعمر الفرنسي.

[1] Benyoucef BenkheddaK,' L'algerie à l'indépendance, la crise de 1962' . Edition.dehleb. Algérie, sans imression , P32.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص203.

الفصل الأول : الوضع السياسي والأمني في الجزائر1962-1965

يمكننا – قبل أن نتطرق إلى ثنايا هذا الفصل بأن نعطي لمحة مختصرة حول الخيار الاقتصادي الذي أقرته الدولة الجزائرية المستقلة لتسيير مؤسساتها

من بين قرارات المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس ،اختيار النظام الاشتراكي، فقد كان الحديث عن الاشتراكية يثير حساسية عند بعض القادة و كان الاعتقاد السائد أنها مرتبطة بالإلحاد وأنه نظام مناهض للإسلام وقد تفطنت لذلك مقررات المؤتمر فأدان ميثاق طرابلس هذا التصور واعتبره من قبل التزمت والجمود، واتخذت القيادة قرارات في مجال التأمينات "الأراضي المناجم المحروقات والتجارة وشركات التأمين والنقل وغيرها...."[1]

صدرت هذه القرارات عندما أدركت القيادة السياسية أن بقايا الرأسمالية المتمثلة في نظام البنوك والبيروقراطية وتسلط الشركات الأجنبية وتحكمها في الثروة الطبيعية للجزائر، تمثل كابحا قويا يمنح القطاع الجديد من التقدم، فقد كان التسيير الذاتي هو الحل الأوحد الذي يتجاوب مع مطامح القوات الاجتماعية التي قامت الثورة على أساسها وهي أساسا من العمال والفلاحين والمعدمين[2]

في الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يعبر عن فرحته بإعلان الاستقلال ،كانت قيادة الثورة التي انقسمت في طرابلس تستعد لفرض سيطرتها والزحف نحو العاصمة ،تمكن بن بله بتحالفه مع قيادة الأركان من حسم الأوضاع والتحكم في زمام الأمور ابتداء من سبتمبر 1962 إلى غاية 19 جوان 1965 أين تصدع هذا التحالف وانقلاب كل من قائد هيئة الأركان على سلطة بن بله ،نحاول عرض هذه الأحداث من خلال طرح أسئلة للإجابة عليها في ثنايا الفصل :كيف استطاع كل من بله وحلفائه تشكيل المكتب السياسي وتسيير مؤسسات الدولة؟ وما مصير هذا التحالف

المبحث الأول: على المستوى السياسي

المطلب الاول: أزمة الصائفة 1962 والصراع على السلطة الشرعية

بعد أن أصبحت قيادة هيئة الأركان قوة فاعلة بقيادة العقيد هواري بومدين *بدأت تنافس الحكومة المؤقتة الجزائرية في الحصول على كرسي السلطة وهو ما تسبب في نشوب خلافات حادة ظهرت على المسرح السياسي

[1] زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، دار الهدى ،عين مليلة، الجزائر، بدون طبعة،2009 ،ص159.
[2] العربي الزبيري، ! ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس ، مجلة الرؤيا، ع5،السنة الثالثة ،1984، ص11.

بين مختلف القادة الذين شاركوا في الثورة كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية لولا تعقل وحكمة بعض الزعماء .فإلى ماذا تعود هذه الأزمة ؟وما مدى تأثيرها على الثورة التحريرية وكيف تم استدراك ذلك؟

❖ 1-1 أسباب الأزمة :

هناك أحداث عديدة تبلورت لتحدث الأزمة ومنها:

أ- اجتماع القاهرة 1957 والذي عقد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ حيث تم بموجبه توسيع اللجنة الدائمة إلى تسعة أعضاء فأصبحت تتكون من كريم بلقاسم، عبان رمضان إضافة إلى العسكريين بن طوبال بوصوف ومحمود الشريف وعمران وكذا المسئولون السياسيون وهم فرحات عباس عبد الحميد مهري الأمين دباغين .

إلا إن هذه المجموعة المشكلة كان يطغى عليها طابع التناقض الخطير الذي ظلت آثاره إلى ما بعد الاستقلال

ب- إهمال دور قادة الولايات بالداخل وعدم الرجوع إليهم في إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تدب السلطة .

ج- الاتهامات والخلافات التي كانت تحدث في القاعات بين القادة في الاجتماعات وخاصة دورات طرابلس التي لم تخلو من الخلافات .

د- الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس وهو الأمر الذي فوجئ منه الجميع بما فيهم قادة الولايات وهو ما يفسر إهمال آرائهم وعدم الرجوع إليهم .[1]

هـ- حادثة الطائرة ف84 الفرنسية والتي سقطت في جوان 1961وهي القطرة التي أفاضت الكأس حيث تم اسر طيارها بعدما سقط على الأرض التونسية فطالبت الحكومة المؤقتة بتسليمه لها بعد إلحاح من الحكومة التونسية التي كانت برئاسة بورقيبة وهو الأمر الذي أثار غضب القادة هواري بومدين وجماعته الذين رفضوا الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة الجزائرية واخذوا يتماطلون في تسليم الرهينة وزعموا انه قد مات وقتها طالب بورقيبة بتسليم الجثة غير إن هيئة الأركان واصلت في رفضها مما دفع الحكومة التونسية بضرب حصار على الحدود فقطعت المياه والتموين عن جيش التحرير كما منع تحرك الجنود وتنقلات القوافل المحملة بالسلاح وهذا ما جعل الحكومة المؤقتة الجزائرية توجه إنذارا لهيئة الأركان العامة بان جيش التحرير سيتدخل إذا ما تم تسليم الطيار الفرنسي فقرر بومدين بمفرده التنازل عن ذلك والرضوخ لطلب الحكومة المؤقتة وقام بتسليم الأسير وهذا بعدما اجري اجتماعا مع كل من

[1] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص278.

*اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، عسكري ورجل دولة جزائري التحق بجيش التحرير وقاد الولاية الخامسة وهران، تقلد منصب رئيس الأركان عام 1960 وأبعد عن الجيش في فترة حكم بن خدة للحكومة المؤقتة، عين وزير الدفاع في لأول حكومة جزائرية مستقلة، تزعم انقلاب 19 جوان 1965، أنظر: الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،72 ، الموسوعة العربية للنشر، لبنان، ص161.

منجلي وبن طوبال* وبوصوف [1]حيث قاما هذان الأخيران بإقناعه بان الثورة في خطر وان الحكومة التونسية ستعلن في وسائل الإعلان عن تمرد هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة الجزائرية وبعد خروج بن طوبال وبوصوف لحقهم بومدين وبعد مدة عاد والدموع تذرف من عينيه وهو يقول" لقد قدمت استقالتي " وبهذا استقالت هيئة الأركان العامة وقامت بإرسال مكتوب مطول إلى فرحات عباس في 15جويلية 1961اعلنت فيه استقالتها وموضحة فيها عن الأسباب التي أجبرتها على ذلك.[2]

1-2إعلان هيئة الاركان الصراع ضد الحكومة المؤقتة:

بعد تسليم الطيار الفرنسي شنت قيادة الأركان حملة واسعة ضد الحكومة المؤقتة حيث إتهمتها بإهانة جيش الحدود فقامت الهيئة بدعوة كل من قائد المنطقتين الشمالية وكذا الجنوبية ومسئولي الفيالق والكتائب الثقيلة فضلا عن مراكز التدريب وأقامت اجتماعا في واد ملاق حيث نوقشت فيه الخلافات القائمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة حيث اتهم بومدين هذه الأخيرة بأنها منحازة إلى بورقيبة كما وجه لها تهمة عدم تطبيق مقررات المجلس الوطني وعدم الاهتمام بالجيش ناهيك عن سوء التسيير [3]وفي الوقت الذي كانت الخلافات قائمة كان الوضع في الداخل في حالة يرثى لها بسبب تصعيد العمليات من قبل القوات الفرنسية خاصة بعد مفاوضات لوسارن وتجميد قوات هيئة الأركان التي ضلت تواصل في اتهاماتها للحكومة المؤقتة، وفي ظل هذه الظروف المتوترة تم عقد اجتماع بطرابلس من 9الى 28 أوت 1961 والذي كانت هيئة الأركان تبحث من خلاله على إجابة لسؤالها المتمثل في لماذا لم تطبق قرارات الدورة الماضية فقام بن طوبال للإسراع للإجابة قائلا "ما طبقناش هكذا ما طبقناش " فكان رد قيادة الأركان أنها طالبت بتغيير النظام القائم آنذاك وذلك بتكوين قيادة سياسية والى جانبها هيئة تنفيذية ومن هنا تم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة وفي هذا الصدد يقول علي منجلي: "إن مناورات الكواليس أسفرت عن مفاجأة تتمثل في تعيين بن يوسف بن خدة *رئيسا للحكومة ....، وقد جاءنا الرئيس إلى الفندق ليقول انه ذاهب في مهمة إلى المغرب وسيلتقي بنا فور عودته".[4]

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة –الكويت- الجزائر، 2009، ص491.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص283.

[3] فطيمة بحيدة، فطيمة ميموني، ازمة الصائفة 1962، بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، جامعة ادرار،2013_2014، ص27.

*ولد سنة 1923 ،ناضل في صفوف حزب الشعب، شارك في اجتماع 22 التاريخي، تولى قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد و زيغود يوسف، اصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، اشتغل وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة .انظر: الشريف ولد حسين، المرجع السابق ص. 48

[4] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص284.

1-3الإفراج عن الزعماء المسجونين وتفاقم الأزمة:

بعد الإفراج عن القادة الخمسة من السجون الفرنسية 19مارس1962 بدأت مرحلة جديدة في مسار الثورة التحريرية حيث بدأت النزاعات الداخلية تطفوا على السطح وظلت الصراعات تتصاعد وتظهر بشكل جلي بين الحكومة المؤقتة التي كانت برئاسة بن يوسف بن خدة وبين قيادة الأركان العمة التي كان يرأسها هواري بومدين وهذا ما أكده بن بلة لأحمد منصور حيث يقول انه عند خروجه من السجن وجدوا أنفسهم أمام مشكلة وصراع خطير داخل الثورة الجزائرية بين الحكومة والجيش كما أكد بان الأمر لم يكن لهم دخلا فيه لكونهم كانوا مسجونين آنذاك وان الصراع لم يكن سببه الرئيسي حادثة الطائرة الفرنسية، وإنما يعود إلى نزاعات قد سبقتها في الاجتماعات التي عقدها مجلس الثورة.

وبإطلاق سراح الزعماء المعتقلين تشكلت مجموعتان متنازعتان، أطلق على الأولى مجموعة تيزي وزو شملت كل من كريم بلقاسم وبوضياف وكانت متحالفة مع بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وانضمت إليها من داخل الجزائر كل من الولاية الثانية والثالثة والرابعة، أما المجموعة الثانية عرفت بمجموعة تلمسان* ضمت احمد بن بلة ومحمد خيضر وفرحات عباس دخلت إلى صف هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين دعمتها كل من الولاية الأولى والخامسة والسادسة كما أحيطت بدعم مباشر من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والأجهزة الأمنية المصرية.

وكما هو واضح للعيان إن المجموعة الثانية كانت تحظى بالأغلبية نظرا لتحالف هيئة الأركان بقيادة بومدين مع بن بلة وزملائه ناهيك عن وقوف بعض الأعضاء من الحكومة المؤقتة إلى جانبهم .

1-3المواجهة العسكرية والدخول الى العاصمة:

بعد الاعلان عن تشكيل المكتب السياسي من طرف جماعة تلمسان قامت جنود جيش التحرير المرابطين في الحدود الشرقية والغربية وفي جميع الولايات المناصرة لجماعة تلمسان بالزحف على العاصمة حيث تكونت تشكيلتهم العسكرية كالاتي :

أ-قوات الولاية الثانية تحت قيادة الصاغ العربي والصاغ رابح بلوصيف

●فيما يخص جماعة تلمسان يقول احمد بن بلة انهم قد اجتمعوا في وجدة فكانت تسمى بمجموعة وجدة ،كان عددها حوالي 16 ألفا تقريبا، احمد منصور، أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، الدار العربية للعلوم ،قطر،ب ط ، ب س، ص 180.

*ولد سنة 1920 م بالبرواقية ولاية المدية حاليا، التحق بجبهة التحرير 1955 م، أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956- 1957 ،ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة 1958 م، فرئيسا للحكومة المؤقتة1961-1962م(أقصي من الساحة السياسية ابتداء من سنة 1962 م.أنظر : حميد عبدالقادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، الجزائر ، دار المعرفة ، ب ط، 2007،ص296 .

ب-قوات الولاية الاولى بقيادة الطاهر زبيري

ج-قوات الولاية السادسة بزعامة العقيد شعباني

د-قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان

باشروا الزحف نحو العاصمة وبدأت السيارات والشاحنات العسكرية تجوب الطرقات متقدمة باتجاه العاصمة من جميع النواحي ويقول السي لخضر بورقعة في مذكراته ان زعماء الولاية الرابعة احرجوا امام هذا الوضع حيث قال :"احرجنا في الولاية الرابعة هل نستسلم بكل سهولة ونتخلى عن مسؤوليتنا التاريخية ام نتصدى لهم في معركة يقتل فيها الأخ أخاه والأب ابنه....."[1] فاضطرا الى رفع السلاح في وجه اخوانهم دفاعا عن نوعية الثورة وقد كانت الاسلحة تصل الى العاصمة يوميا عبر البحر سرا تنقلها بواخر الصيد ويتم توزيعها على وحدات يوسف سعدي بالعاصمة وقد شارك في هذه العملية جماعة روشي نوار.

وقد سارعت ولايات الداخل الى تقديم مبادرة صلح في نهاية شهر جوان حيث حددت تاريخ 7جويلية كموعد للاجتماع في الولاية الرابعة فتولى الرائدان يوسف بولحروف وحسن محيوز استشارة كل من الولايات الاولى والخامسة وكذا السادسة بخصوص ذلك فرفض الطاهر الزبيري في حين وافق كل من العقيدين عثمان وسعيداني ،وكانت هناك محاولة اخرى قام بها وفد من لجنة ما بين الولايات ضمت محند ولحاج و حسان و سعيد حرموش حيث اقترحت هذه اللجنة على بن بلة الغاء تحالفه مع هيئة الأركان، لكن المناقشات باءت بالفشل حيث انتهت بإنذار وجهه محمد خيضر بقوله: "إما إنكم معنا أو ضدنا "،إلا أن بن بلة لم يرد عليهم[2].

وبهذا تحول الحوار الايديولوجي الى صدمات دموية بين الاشقاء تتخللها اصوات المدافع والرشاشات اقيمت على حدود الولاية الرابعة وفي خضم هذا الوضع المتوتر قام احمد بن الشريف بالاتصال بالسيد لخضر بورقعة من اجل مقابلته في مقر بلدية البليدة وحدد الساعة التاسعة كموعد لذلك وعند وصول بورقعة الى المكان المتفق عليه دخل الى قاعة الاجتماعيات فوجد فيها مجموعة من أعضاء المكتب السياسي وهم كل من العقيد شعباني وسليمان سليماني والعقيد هواري بومدين علاوة على احد بن الشريف الذي كان اول المتحدثين في الاجتماع حينما قال له: "لقد اخترناك لنتفاوض معك دون سواك ... " استدعيناك الى هذا الاجتماع لنأخذ موافقتك بدخولنا العاصمة شريطة ألا يعترض طريقنا احدا فأجابه السي لخضر بان الجزائر العاصمة مفتوحة لجميع الجزائريين لكن دون استعمال السلاح كما وعدهم بان يزودهم بالمؤونة والغذاء طيلة بقاءهم في مشارف

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق ،ص150.

[2] محمد حربي ،جبهة التحرير الاسطورة والواقع،ط1 تر، كمال داغر مؤسسة الكتاب العربي، بيروت، ب ط، ص293.

عين وسارة[1] واتجهوا نحو قصر البخاري مستخدمين الاسلحة حينما قامت مجموعة من رجال الولاية الرابعة نهاية جويلية 1962 بإلقاء القبض على كل من احمد بن الشريف ومصطفى قتال وقيدا في منطقة بوقارة في مزرعة مهجورة غير ان السي بورقعة لم يرضى ان يعاقبا ضابطين من جيش التحرير بتلك الطريقة فأمر قائد المنطقة الاولى يوسف ورفيقيه بن اسماعيل عبد النور و عكوش الطيب ان يفكوا رباطهما كما كلف تشكيلة من الجيش بمهمة تأدية التحية للعقيد بن الشريف وبعدها قام هذا الاخير بإلقاء كلمة على الجيش المكلف بتأدية التحية له ثم ذهب لينضم الى جماعة هواري بومدين

واصلت قوات جماعة تلمسان زحفها على مناطق الولاية الرابعة فبعدما استولوا على قصر البخاري احتلوا مدينة المدية وقاموا بأسر الجنود الذين كلفهم بورقعة بتقديم المؤونة لهذه الجماعة واستمروا في اتجاههم نحو العاصمة.[2]

وقد وصف الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس هذه الولاية الرابعة يصف لنا خطته ووقائع الصراع وتوزيع المهام كالآتي:

-رابح بن خروف يوسف يتوجه بقواته إلى منطقة سيدي عيسى لمنع القوات المهاجمة من التقدم

- أما الرائد رمضان عمار فعسكر في ضواحي لأصنام و عمد إلى عرقلة زحفهم نحو العاصمة، و تكفل الرائد بورقعة بصدهم في عين وسارة و ترك حسان و بو سماحة في مقر القيادة للاتصال بالولايتين الثانية و الثالثة و ببومدين لتفادي الصدام بين الأشقاء لكنه رفض ذلك [3] .

اصطدمت الأفواج المسلحة ليوسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، وسقط العديد من القتلى ورغم منع التجول فقد نزل الناس إلى الشوارع وجابوا شوارع القصبة والأحياء المجاورة هاتفين بشعار"سبع سنين بركات " .[4]

تزامن ذلك مع إعطاء الضوء الأخضر لقوات الولاية الأولى 30 أوت 1962 والتي تحركت تحت قيادة الطاهر الزبيري مدعمة بالكتيبتين11 و 13 من حيث الحدود، و في 2سبتمبر 1962 تراءت قوات الولايتين الثالثة و الرابعة وقوات مجموعة تلمسان، و لم تقع يومها مواجهات بين الطرفين، وتراجعت قوات الولايتين إلى مواقع خلفية، بعد أن اطلعت على حجم الجيش الزاحف نحوها، و واصل الجيش زحفه لكنه وجد في الطريق جموع

[1] لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص109.

[2] نفسه ، ص-ص110،115.

[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص- ص، 121,120 .

[4] محمد حربي ، جبهة التحرير الاسطورة والواقع، ط1 ، تر، كمال داغر، مؤسسة الكتاب العربي بيروت ، ص303.

غفيرة من المدنيين اعترضوا طريقه و هم يهتفون" سبع سنين بركات "فاتخذ جيشه طريقا آخرا، متجاوزا تلك الجموع، وما إن تقدم قليلا حتى بدأ إطلاق النار من طرف الولاية الرابعة، وردت عليها قوات تلمسان بقذائف الهاون[1] ،واندلعت بعدها معارك ضارية استمرت ليوم وليلة، تقاتل الإخوة، وسقط خلالها أعداد كثيرة من الجرحى، قدرت— بألف قتيل –ودمر قصر البخاري وأمام هذا الوضع تراجعت قوات الولاية الرابعة، وفي غمرة الأحداث جاء بن بلة رفقة العقيد حسان، و بوسماحة إلى ساحة المعركة، حاملين أمرا بإيقاف القتال من الجهتين، وهذا ما وقع[2] ، كما توجه بن بلة إلى الولاية الثالثة بغرض التسوية ، والتي لم يهاجمها جيش الحدود كي لا يزج بها في الصراع كحليفة للولاية الرابعة، وحسب بنود الإتفاق كان على وحدات جيش الولاية الرابعة الانسحاب من العاصمة وتقوم كل ولاية بإرسال فيلق لتشكيل حامية هناك، كما واصل بن بلة في 5-9 -1962 تنقلاته لمراقبة مدى احترام وقف إطلاق النار، فزار منطقة عمالة*، ثم برواقية فلاصنام[3].

وتمت عمليات التهدئة تمهيدا لدخول جيش الحدود، الذي باشر ذلك 9-9-1962 على رأسه العقيد هواري بومدين، وبهذا أسدل أول فصل من فصول الصراع على السلطة في .الجزائر المستقلة[4]

بدأ تحالف بن بلة بومدين بواسطة المكتب السياسي بتعيين قائمة مرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بعد أن كسب محمد خميستي *مدير ديوان رئيس الهيئة التنفيذية، وأقنع رئيسها عبد الرحمان فارس بالاعتراف بالمكتب السياسي- الذي فرضه—

وتسليم السلطات إليه في تعيين المرشحين، إلى انتخاب المجلس التأسيسي، بدل السماح للهيئة بالقيام بعملية إعداد القوائم بكل ديمقراطية، وهذا ما أثار حفيظة مجاهدي الداخل،

حيث اتهمت الولاية الرابعة مجموعة تلمسان بأنها أدارت ظهرها لمبادئ الثورة، وقد ردت .عليها مجموعة تلمسان بنفس التهم[5]

---

[1] الطاهر الزبيري، مذكرات قادة الاوراس البارزخية،1929-1962، منشورات الروبية ،2008 ، ص ص، 289،290 .

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، 112 -122.

[3] محمد تقية، الثورة الرمز المصدر والمأل ، دار القصبة ، الجزائر،2010 ، ص603.

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 290 .

: *1930-1973 انخرط في صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلين الجزائريين عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة 1962 ، دخل في أزمة صيف 1962 في صف بن بلة، تولى وزارة الخارجية في دولته، اغتيل 1973، أنظر :عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية ج6 المؤسسة العربية للنشر، لبنان[د ت] ص81 .

[5] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 ،ص41.

كما أقصى المكتب السياسي عددا كبيرا من الشخصيات الثورية من قائمة المرشحين، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر العقداء عبد الحفيظ بوصوف، علي كافي، مصطفى بن عودة، صالح بوبنيدر، من العسكريين، كما أقصى من السياسيين بن يوسف بن خدة، ومحمد الصديق بن يحي، رضا مالك، محمد حربي، وآخرين، ولم ينج كريم بلقاسم* و بوضياف و آيت أحمد حسين من الإقصاء و سيطر عسكريي جيش التحرير على عدد كبير من المقاعد في المجلس التأسيسي، مقابل إقصاء أغلب مجاهدي الداخل[1] .و تمكن المكتب السياسي من بسط نفوذه، خاصة بعد أن تمكن في 20 سبتمبر الموالي من تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي باعتباره الهيئة الشرعية الجديدة التي استلمت أدوات السيادة والحكم من إدارة الاحتلال، وتبع ذلك تعيين أحمد بن بلة رئيسا لحكومة الاستقلال في28-9-1962 لينتهي بذلك– حسب محمد عباس سباق السلطة بفوز التحالف الأقوى في ظروف أبعد ما تكون عما كانت تخطط له الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كان يرغب في إسناد تعيين قيادة الاستقلال إلى مؤتمر وطني جامع يعقد بالجزائر المستقلة[2].

المطلب الثاني: ظروف تعيين أعضاء المكتب السياسي

في الدورة الاستثنائية التي أجراها المجلس الوطني للثورة بتاريخ 7ماي،1962،قرر إلى جانب جدول أعماله تعيين مكتب سياسي مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس اتخاذها، قرر المجلس أن يمنح لكل ولاية حصة نسبية مكونة من خمسة أصوات للعقيد وآخر لكل من رائديه وأعضاء للجان الولائية ويطبق هذا القرار على اتحادية فرنسا التي اعتبرت بمثابة ولاية، كما أن عدد كبير من أعضاء اللجان الولائية لم يكن حاضرا في طرابلس في ماي1962 حسبما ذكره علي هارون بدليل أن أغلبية أعضاء الولايات الثالثة والرابعة لم يتوجهوا إلى طرابلس وقد منحت الولاية الثالثة التوكيل عن أصواتها الأربع إلى العقيد بن الشريف ومن جهة أخرى قدور عذلاني الذي بقي في فرنسا التوكيل لرئيسه المباشر عمر بوداود كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين وعمر أصديق من منطقة الجزائر ZAA* اللذان منحا التوكيل إلى الولاية السادسة، وفي8ماي 1962 عقدت جلسة أخرى تطرق فيها الحاج بن علا إلى الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

[1]، رابح لونيسي ، المرجع السابق ،،ص47 .

[2] محمد عباس، المرجع السابق، ص ص،884-885.

وحسب رواية أحمد بن بله يقول بأن تلك الأزمة وقعت في تونس بالذات ما بين الجيش الذي كان موجودا على الحدود وبين أعضاء الحكومة المؤقتة ،وطبعا كان الوضع خطيرا للغاية.[1]

فجيش الحدود الذي كان يقوده هواري بومدين كان مرتبطا مع الولايات في الداخل والحكومة المؤقتة التي كان رأسها يوسف بن خده ،لكن الولاية الأولى على سبيل المثال لم تكن تدين للجيش وهي الولاية الأساسية فالولايات كانت حاضرة بممثليها ،وكانت موجودة في المؤتمر الذي عقد في طرابلس وقد وقع انقسام في الداخل بين الولايات فبعضها أيد الجيش وبعضها أيد الحكومة المؤقتة لكن أغلبية الولايات أيدت الجيش، وقد كان هناك مندوبين لست ولايات معظم مندوبي الولايات صوتوا ضد الحكومة المؤقتة ماعدا ثلاثة أشخاص وكل ولاية كان يمثلها في المجلس الوطني 5أشخاص ،معنى ذلك أن7 صوتا كانوا ضد الحكومة المؤقتة مقابل ثلاثة فقط معها ،هذا ما حدث في طرابلس وجعل بن خده والآخرين يهربوا ليلا حتى يفشلوا التصويت ،وأود أن أؤكد هنا على أن المؤتمر لم ينقض ولكن بقي إلى النتيجة وكانت النتيجة أن 7 صوتا من بين 30 صوتا كانت معنا وثلاثة أصوات فقط كانت ضدنا.[2]

وبالموازاة مع قاله أحمد بن بله ،فإن فرحات عباس أكد بأن جذور الخلافات من الدوائر المتصارعة بدأت أثناء اختيار المكتب السياسي، والذي جرى في جو من النقاش والتوتر ،بعد أخذ ورد اتفق الجميع على تعيين مكتب سياسي من سبعة أعضاء هم " أحمد بن بله، آيت أحمد، رابح بيطاط ، محمد بوضياف، حاج بن علا" وبعد انسحاب كلا من بن طبال وبوصوف تلقائيا من المكتب السياسي تجنبا لانقسامات أخرى تمكن بن بله من إقصاء كريم بالقاسم نهائيا ،وكان هذا الأخير قد قدم حلا أكثر مراعاة لموازين القوى ،فاقترح مكتب سياسي يتكون من "آيت أحمد، بن بلة، بوضياف ،بيطاط ،خيضر ،بن طوبال ،سعد دحلب ،كريم بلقاسم" غير أن بن بلة وراءه هيئة قيادة الأركان ، لم تكن تتحمل وجود اسم "كريم بالقاسم " في مؤسسات الدولة الوطنية فشرعت في مناورات وكواليس للحصول على أغلبية الأصوات. [3]

وفي اتجاه آخر صرح سعد دحلب ،بخصوص تشكيل المكتب السياسي ،أن كلا من بلة وخيضر قدما قائمة من سبعة أعضاء وعرضاها على "م، و، ث، ج" CNRA،كي يستخلف بكل بساطة "ح، م، ج، ج" على رأس "ج ،ت، و" FLN، وبالإضافة إلى الخمسة "بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف، بيطاط "كانت

[1] علي هارون، المصدر السابق ، ص26.
[2] أحمد منصور، المرجع السابق، ص200.
[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق ،ص239.

القائمة تضم "الحاج بن علا ومحمدي السعدي " فقد ثار الغضب حول هذه المسألة فقط لأنها كانت تعني السلطة ،وخلعا بن بلة وخيضر أقنعتهما حيث لم يكونا يرغبان في أي شخص من الفرقة القديمة وأما محمد بن السعدي فلعله كان خدعة لمنطقة القبائل والحصول هكذا على نوع من التوازن الجهوي في اختيار القيادة الجديدة[1]

وفي ليلة 3جوان من المؤتمر الأخير للثورة تم فيها تعيين لجنة مكلفة بتحديد المهام الخاصة بالمكتب السياسي وتعيين الأشخاص المشكلين له وباقتراح من بن طبال ضمت اللجنة الحاج بن علا، محمد بن يحي، عمر بوداد وقاضي بوبكر تحت رئاسة محمد بن يحي اشترطت في تشكيلها أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين، الاقتراع السري عند تعين أعضاء المجلس الوطني للثورةC.NRA طبقا للقانون الأساسي ل "ج، ت، و" FLN{المادة22 والمادة29} [2]

وفي 5جوان 1962 دعي أعضاء المؤتمر إلى الاجتماع في جلسة علنية، وصرح محمد بن يحي مقرر اللجنة عن فشلهم في تعيين أعضاء المكتب السياسي فاقترح البعض تعيين لجنة ثانية دون أن يفتح هناك باب للمناقشة، أما البعض الأخر فقد فضل طرح كل المآخذ دفعة واحدة، ليتاح لهم الحصول على إدارة منسجمة ذات سلطة لا نزاع فيها، وخلال دائرة النقاش حول اللجنة الثانية المزمع تشكيلها تدخل "الطاهر الزبيري*"رائد الولاية الأولى ليطالب باعتراف بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضاء عن مجلسه hالولائي وبما انه لم يكن لجبهة التحرير الوطنيFLN فقد طالب بأن تتعامل ولايته بالتساوي مع باقي الولايات الأخرى .[3]

لم يتوصل المؤتمرون على اتفاق وزاد الأمر تعقيدا بمغادرة رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر متوجها إلى تونس حيث وقعت الأزمة بينهم وبين هيئة الأركان كما ذكرنا سالفا[4]

و نتيجة لمغادرة بن خده تم عرض محضر لإدانته وانقسم المجتمعون بين مؤيد للإدانة ومعارض لها، وفي الأخير اجتمع ثلاثي أعضاء "م، و، ث" CNRA في طرابلس المؤيدين لهيئة الأركان وبن بلة، وانتخبوا مكتبا

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص171.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص26.

*من مواليد مدينة جيجل 1932 زاول دراسته الإعدادية في سطيف درس الحقوق وفي عام 1953 ،سجل نفسه كمحام متربص لدى نقابة العاصمة ،كان من المشاركين في تأسيس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين UGEMA،اختير عضو مستخلفا في م،و،ث في محيط الدوائر القيادية/لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية/ مثل الجزائر في ندوة الطلبة الأسيويين في مؤتمر باندونغ صيف 1959،مثل الحكومة المؤقتة في محادثات مولان في جوان 1960 ،شارك في مختلف مراحل اتفاقيات افيان، شارك في اللجنة المكلفة بإعداد برنامج لمرحلة ما بعد الاستقلال ،أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954 ، ترجمة عالم مختار ، دار القصبة ، الجزائر ، ب ط ، 2007 ،ص81.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص30.

[4] نفسه، ص.31.

سياسيا يتكون من "أحمد بن علا ،محمد خيضر ،حسين آيت أحمد ،رابح بيطاط ،محمد بوضياف ،محمد السعدي ،الحاج بن علا" صادق المجلس على 33 صوت ب"نعم" مقابل 31 صوت ب "لا" وامتنع كريم بالقاسم عن التصويت ،ومن هنا بدأ تجدر الأزمة بين القادة ،وانعكست هذه الخلافات داخل قيادة الولايات وولدت صراعات كبيرة بين الأخوة المجاهدين كالذي وقع في الولاية الثانية والثالثة على سبيل المثال لا حصر لها أما الولاية الرابعة فإنها لم تعلن عن تأييدها لأي طرف من الطرفين المتنازعين المكتب السياسي والحكومة المؤقتة مدعية وقوفها على الحياد في هذا الصراع لكنها بسطت نفوذها على العاصمة وهذا السلوك المنافي للحيادية جعلها تصطدم بقوات الحدود القادمة من تلمسان بقيادة هواري بومدين، حيث حاولت هذه الأخيرة دخول العاصمة أين دارت عدة اشتباكات دامية بين الطرفين الشيء الذي دفع الجماهير في الولاية الرابعة والعاصمة للخروج في مسيرة عارمة وهي تهتف "سبع سنين بركات" وقد تمكنت قوات الحدود من السيطرة على الموقف يوم 20 أوت1962،وبذلك تم تطويق هذه الفتنة التي أوشكت أن تودي باستقلال البلاد، وفي يوم 03 أوت استسلمت الحكومة تاركة السلطة في يد المكتب السياسي.[1]

ويذكر في هذا الصدد بنجامين ستوارا بأن بن بلة استطاع بمساعدة قيادة هيئة أركان الجبهة الغربية وعلى رأسهم هواري بومدين أن يشكل مكتبا سياسيا فيتلمسان مهمته الإمساك بمصائر العاصمة .[2]

ويمكن العودة في هذا الصدد إلى مذكرات أحمد بن بلهفي تصريح مع أحمد منصور" نعم دخلت .... دخلت فعلا لتلمسان تطبيقا لما اتفقنا عليه في طرابلس مع الذين كانوا والذين يشكلون القوة الرئيسية لثوار الجزائر وأنا قلت لك أنه كان يدعمني كل الجيش الذي كان في الحدود المراكشية والتونسية وثلاث ولايات هي الأولى والخامسة والسادسة وهران والغرب الجزائري الأوراس والصحراء... هذا كان حينما دخلنا إلى الجزائر ولكن في طرابلس كل الولايات أيدتني ما عاد ثلاث ولايات فقط ثلاث أصوات كان يؤيدني 27صوتا في طرابلس ضد ثلاث ولايات ضدي وأود هنا أبين لك الصورة بوضوح، عند دخولي للجزائر لم يكن أبدا بواسطة الولايات التي كانت تدعمني دخلت وحدي بواسطة التي كانت ضدي ثم انضمت إلي، لم أدخل مع جيش الحدود حينما دخلت، ولكني دخلت بواسطة الولاية الرابعة والخامسة ... دخلت بحماية الإخوان من الولاية الرابعة ولم يكن أي

[1] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق ،ص45..

[2] بنجامين ستوارا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962-1988 ،تر، صباح ممدوح كعدان ، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ب ط، 2002، ص16.

منهم في جيش الحدود، لقد دخلت إلى الجزائر وكان معي أخ يدعى حسان وهو كان رئيس الولاية الرابعة التي كانت ضدي ومع ذلك هو الذي رافقني ودخلت الجزائر تحت حمايته".[1]

المطلب الثالث: تشكل النظام السياسي

3-1/انعقاد أول مجلس تأسيسي:

لقد نصت اتفاقيات افيان على أن الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم – بعد الاستقلال – انتخابات لتعيين جمعية وطنية تأسيسية جزائرية في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع، وتسلم لها كامل الصلاحيات والمهام أثناء انعقاد دورتها الأولى، وبعد الاستقلال مرت الجزائر بظروف صعبة تميزت بخلافات حادة بين أعضاء المكتب السياسي المنتخب في مؤتمر طرابلس، وبين قادة الحكومة المؤقتة انعكست سلبا على الداخل وانقسمت الولايات التاريخية إلى مؤيدين ومعارضين، مما حال دون إجراء الانتخابات في أجالها المحددة.[2]

[1] أحمد منصور، المرجع السابق، ص209.

[2] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق،ص.48.

وبعد حسم الخلافات لصالح المكتب السياسي، ودخول قوات الحدود إلى العاصمة تقرر في الأخير إجراء الانتخابات يوم 20سبتمبر 1962 عن طريق القائمة الموحدة التي رشحها المكتب السياسي بالتنسيق مع قادة الولايات لانتخاب 196 عضو، وقد نصت القائمة ضباط في جيش التحرير الوطني، وحقوقيون وسياسيون ورجال الأعمال بالإضافة إلى عدد من الفرنسيين الذين كانوا متعاونين مع الثورة، وقد حددت مدة صلاحيات هذا المجلس بسنة واحدة، أي تنتهي في سبتمبر 1963، ثم مددت إلى غاية 20سبتمبر 1964 وذلك بناء على المادة 77 من الدستور التي نصت على تمديد آجال الوكالة التشريعية لأعضاء المجلس التأسيسي.

اجتمع المجلس الوطني التأسيسي يوم 25سبتمبر 1962 على الساعة الرابعة و20د وفي أول جلسة له بمقر الكائن ب7شارع زيغود يوسف "حاليا" وانتخب السيد فرحات عباس رئيسا للمجلس التأسيسي وانتخب نواب الرئيس والكتاب والمتصرفين، ثم تقدم عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة وألقى كلمة قصيرة بالمناسبة ثم قام فرحات عباس بقراءة الرسالة التي قدمها له عبد الرحمان فارس، وجها تصريح تسليم الهيئة التنفيذية المؤقتة مهامها إلى المجلس الوطني التأسيسي، واستطاع رئيس المجلس الوطني أن يقنع النواب بالفكرة التي مفادها أن المجلس بتعيينه لرئيس الحكومة إنما يقوم مقام رئيس الجمهورية غي الموجود، ثم تأتي المرحلة الثانية التي يناقش فيها ويوافق على تشكيلة الحكومة وعلى برنامج رئيسها ، وبناء على ذلك صادق المجلس على اللائحة التي تحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة .[1]

عقد المجلس الوطني التأسيسي جلسته الثالثة في 28سبتمبر 1962 للاستماع للتصريح الحكومي الذي تضمن برنامج رئيس الحكومة والقائمة الاسمية للتشكيلة الحكومية ،وفي اليوم التالي نصبت الحكومة بتصويت أسفر عن النتائج التالية :128 صوتا ب "نعم " صوت واحد ب "لا" وامتنع عن التصويت 19 نائبا. [2]

في الجلسة الرابعة للمجلس المنعقدة بتاريخ 29 سبتمبر 1962 منح النواب ثقتهم لرئيس الحكومة الذي قدم التشكيلة الحكومية المتكونة من ثمانية عشر وزيرا، وقد لوحظ أن أداء المجلس تميز بالضعف أمام نشاط الحكومة، والحقيقة أن أسباب هذا الضعف ترجع بالدرجة الأولى إلى النزعة الليبرالية للأقلية النيابية، والتي كانت تستغل المناقشات البرلمانية في الضغط من أجل إسناد مهمة التعبير عن الإرادة الشعبية بواسطة التشريع، وإعداد دستور للبلاد إلى المجلس الوطني التأسيسي خارج إطار الحزب، في حين أن برنامج طرابلس بتوجهاته الإيديولوجية

[1] سعد بن بشير لعمامرة ، المرجع السابق ، ص49.

[2] نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007 مذكرة لنيل شهادة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة يوسف بن خده ، الجزائر ،2007/2006 ،ص 65.

حسم الأمر لصالح الديمقراطية الشعبية التي تجعل من الحزب القائد الموجه والمحدد لاختيارات البلاد والذي أسند مهمته للمكتب السياسي. [1]

في14 أوت1963 صدر مرسوم تحت رقم 297/63 تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ،حيث نصت المادة الأولى منه على "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات والتجمعات الذين لهم هدف سياسي" أما المادة الثانية فصت على "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول ".[2]

ولتعزيز ذلك صدر دستور 10 سبتمبر 1963 حيث نصت مادته الثالثة والعشرون على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل المجلس الوطني والحكومة " وبصدور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة".[3]

3-2/انتخاب أول رئيس للحكومة:

عند استلام المجلس التأسيسي السلطات رسميا شرع في مناقشة كيفية تعيين الحكومة ورئيسها في غياب دستور يحدد تلك العملية انطلقت مناقشة في المجلس حول الإجراءات التي يجب أن تتبع لا نجازها، قدم بومعزة بهذا الشأن مشروع لائحة رفضه النواب بصياغته الأولى لأنه يتضمن أحكاما تنص على تبعية تامة للحكومة تجاه المجلس وكان ذلك أمرا منافيا لنظام الحكم الناشئ.[4]

انتهى النقاش في اليوم التالي بالاتفاق على تنفيذ العملية في مرحلتين:

المرحلة الأولى يقوم المجلس مقام رئيس الدولة غير الموجود، فعين رئيس الحكومة وبرنامجها ثم القيام بالتصويت عليهما وهكذا نصت اللائحة الدستورية التي أقرها المجلس يوم 26 سبتمبر على " أنه سيكون للمجلس أن يعين سيقدم رئيس الحكومة الذي سيشكل قائمة وزرائه وسيعرض برنامجه من أجل الموافقة عليه" بمجرد الاتفاق على القضايا الإجرائية وإقرار اللائحة المذكورة قدم أحمد بن بلة بناء على اقتراح من مكتب المجلس ترشيحه لرئاسة الحكومة، فنال بسرعة مصادقة المجلس على اثر تصويت من دون مناقشة، أصدر رئيس الحكومة المرسوم الخاص

[1] نوال بلحربي ، مرجع السابق ، ص66.

[2] أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر ،مجلة الباحث، ع 04، جامعة ورقلة ،2006،ص123.

[3] نفسه: ص124.

[4] صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري 1962إلى 1978 السلطة ،المؤسسات، الاقتصاد، السياسة ،الايديولوجيا ،دار الكتاب الحديث ،القاهرة، ب ط، 2012، ص150.

بتعيين أعضاء الحكومة بأغلبية ساحقة حيث كانت نتائج التصويت على النحو التالي:128 ب"نعم"، صوت واحد ب "لا" وامتنع 19 نائبا عن التصويت[1]

وفي اتجاه آخر حول هذا التصويت نجد تصريح أحمد بن بلة لأحمد منصور "الانتخابات أفرزت البرلمان، وحرصنا أن تشارك كل الولايات في تشكيل البرلمان، وكلفني المكتب السياسي أن أقوم بالاتصال بالولايات مع الخصوم....."

كما أكد على شفافية هذه الانتخابات بقوله "لا والله كان أكثر من عادل ،والدليل أن الأغلبية تقريبا كانت مؤيدة للأخ فرحات عباس الذي أصبح رئيسا للجمعية الوطنية ،فهم أعطوه أصواتهم حتى ينقصوا قليلا من هيبتي حيث حصل على أصوات أكثر مني...."[2]

وفي مساء يوم 28 سبتمبر1962وعلى الساعة الثامنة وخمسة دقائق عقد المجلس الوطني التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى الخطاب الوزاري الذي ألقاه الأخ أحمد بن بله رئيس الحكومة وطلب على أساسه منح الثقة لتشكيلة حكومته المتكونة من ثمانية عشر وزيرا [3]

وقد جاء في التصريح الوزاري "أن الجهود رمت لوضع رجال أكفاء في مراكز المسؤولية، عسكريين حازمين يشكلون فريقا منسجما يوثق به مستقبلا ويتقاضى الصالح العام ،وهاهنا يلاحظ بالخصوص حضور العقيد بومدين في وزارة الدفاع الوطني وحضور عبد العزيز بوتفليقة في منصب وزير الشبيبة والرياضة، وكذا بشير بومعزة في العمل والشؤون الاجتماعية ،بقيادة أحمد بن بلة رئيس الحكومة ورئيس المجلس، تتشكل هذه من نائب لرئيس المجلس، رابح بيطاط ومن سبعة عشر وزيرا[4]

اكتست هذه الحكومة الجزائرية الأولى صفة مؤقتة بسبب غياب دستور، دامت من28 سبتمبر1962 إلى 18سبتمبر 1963، تميز السياق الذي عينت فيه بتناقضات صارخة لم تلبث أن تحولت إلى عداءات ونزاعات، لم يولي تسيير البلاد عناية ولا اهتماما فالمآرب الشخصية تبدت وتأكدت ومن ثم تصادمت[5]

كانت الانتخابات تشمل في آن واحد عملية استفتاء تخص مهام المجلس الوطني التأسيسي والمتمثلة فيما يلي:

---

[1] صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من1956 -1965 ، منشورات بن مرابط ،ب ط، 2012 ،ص201.

[2] أحمد منصور، المرجع السابق، ص - ص 227-228.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3 ،هدية وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 50 لعيد الاستقلال ، دار العثمانية، ط خاصة ،2013 ص356.

[4] عبد القادر بولسان، الحكومات الجزائرية 1962-2006 الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب ،ط1 خاصة ،وزارة المجاهدين، ط خاصة، 2007 ،ص26.

[5] نفسه ،ص31.

تعيين الحكومة وتولي مهام التشريع ووضع دستور للجمهورية الجزائرية، فتم توزيع السلطة في المجلس أو النسب المئوية المترتبة عن الانتخابات :

-16 مقعد للنواب الأوروبين "أصحاب الامتياز"

- نسبة18%من العسكريين

- نسبة 12%لأصحاب المهن الحرة

- نسبة14%للتجار

- نسبة12%للمعلمين

- نسبة 11%للفلاحين

- نسبة10%باقي الكوادر والطلاب

- نسبة7%للعمال.

عينت الحكومة الثانية في1963/09/19 إلى غاية 2ديسمبر1964 أين تم تعيين الحكومة الثالثة، وخلال كل تعديل أول تشكيلة كان بن بلة يسعى إلى إبعاد نفوذ خصومه.[1]

3-3/انتخاب أول رئيس للجمهورية:

بعد مصادقة إطارات جبهة التحرير الوطني على مشروع الدستور بتاريخ 1963/07/31، اجتمع المجلس التأسيسي في جلسة خاصة بتاريخ 28 أوت1962 من أجل مواصلة مناقشة المشروع الجديد لدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، الذي حدد الإطار العام لتسيير الدولية، وبعد نهاية المناقشة العامة وتسجيل الاقتراحات تم التصويت على الدستور بأغلبية 139 صوت ضد23 صوتا.[2]

وفي يوم 8 سبتمبر 1963 قدم الدستور للاستفتاء الشعبي وقد كانت النتيجة الموافقة بالأغلبية الساحقة 98.14%، وتطبيقا للمادة 39 من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية الجزائرية عقد إطارات الحزب مؤتمرا يوم 10 سبتمبر 1963، حيث تم فيه ترشيح السيد أحمد بن بله لمنصب أول رئيس للجمهورية الجزائرية ،وجرى الاستفتاء يوم 15أكتوبر 1963 وتم انتخابه بالأغلبية الساحقة وبذلك أصبح السيد أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[3]

[1] زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص178.

[2] سعد بشير العمامرة، المرجع السابق، ص51.

[3] نفسه ،ص51.

وحسب رواية محمد بوضياف حول هذه الانتخابات فهو ذكر في هذا الصدد أنها كانت خالية من الشفافية وذلك اعتمادا على تصريحه" لم تعد الأخبار بعد إجراء الاستفتاء حول الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية تتحدث عن شيء غير الرحلات الرسمية والتدشينات الكثيرة والخطب الوزارية والتبجح بالمكاسب والانجازات الخارقة للاشتراكية الخصوصية، وفيما يتعلق بالانتخابات، لو جرى فيها تحر لثبت أنها لم تستثر أي تحمس أو استعجال للناخبين في كثير من المناطق عند تفحصنا بإمعان للنسب المئوية الرسمية يتبين لنا بشكل مؤكد أنها كانت مزورة ولا أسوق هنا إلا حالة "بريكة" حيث قدم الرقم 99%من الذين صوتوا في الانتخاب الرئاسي بينما لا يتذكر أي جزائري أن هذه البلدة الواقعة في الهضاب العليا وبسب شساعتها وتشتت سكانها الريفيين قد انتخبت هذه النسبة كما أنه يتعذر عليها ماديا فعل ذلك وعدد أمثال هذه الحالة أكبر من أنسوفه هنا".[1]

سعى بن بلة إلى تجميع مختلف الصلاحيات بيده فهو إلى جانب كونه رئيسا للجمهورية يتولى رئاسة الحكومة، مما اضطر بوزير الداخلية "أحمد مدغري" إلى الاستقالة بعدما نزعت منه صلاحية الأمن والولاة، كما تولى وزارة المالية ووزارة الإعلام ومنصب الأمين العام للحزب، فضلا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة وأصبح يجمع الصلاحيات من حوله ويقلص من نفوذ حلفائه.[2]

3-4/ انعقاد مؤتمر حزب "ج، ت، و" FLN:

عقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني FLN بتاريخ 16 إلى 21 أفريل1964[3]، وكان عدد المشاركين 1900 مندوب، قام فيه بن بلة بطرح مشروع ميلشيا شعبية مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي، مهمتها تأمين مسيرة البلاد نحو الاشتراكية والدفاع عنها ضد المتآمرين، عارض بومدين هذا الاقتراح بشدة على أساس أنه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش وتسلبه مهامه الأساسية وتشكك في قدراته وولائه للثورة و اتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقلال البلاد [4]

ناصر بن بلة مشروعه، وشكل مكتبا سياسيا وعين أمينا عاما له، كما قام بتجميد مؤسسات الدولة كان يخشى معارضتها، لإحساسه أن سلطة ليست قوية، أما المؤسسات الحزبية فقد كانت مناصرة له[5]

---

[1] محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، تر، محمد بن زعيبة ،يحي الزغودي ،مر، جمال الدين صالحي ،مطبعة نخلة ،بوزريعة ،الجزائر، ب ط ،1992 ،ص131.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري ، دار الصحافة فريد زويوش، القبة، ط1،2001، ص -ص98 -99.

[3] زبيحة زيدان، المرجع السابق، ص179.

[4] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق ، ص179.

[5] صالح بلحاج، جذور السلطة ، المصدر السابق، ص217.

إن سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية و"مشاركة المجلس الوطني في التشريع*"، ساعدته على تركيز السلطة وتشخيصها والاستحواذ عليها وأصبح أحمد بن بلة صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة .[1]

المبحث الثاني: على المستوى الأمني

المطلب الاول :تأسيس الجيش الوطني الشعبي والصراع بين أحمد بن بلة وهواري بومدين

عندما تولى السيد أحمد بن بلة رئاسة الجمهورية قام هذا الأخير بتعيين القائد هواري بومدين وزيرا للدفاع، لكونه أول الداعمين له ولأفكاره فقد كان بومدين هو الأكثر تأثيرا على قرارات الرئيس بن بلة، حيث يمثل تكتلا من مجموعة اشخاص عرف هذا التكتل بمجموعة وجدة، حيث يضم أعضاء من جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني الذين كانوا مقيمين في منطقة وجدة المغربية منذ الثورة التحريرية وترتبط هذه المجموعة بمصالح مشتركة يترأسها كل من(هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، أحمد مدغري وقايد احمد وشريف بلقاسم.[2]

وقد تمكن هؤلاء من الاستحواذ على النفوذ بعدما أصبح هواري بومدين قائد لهيئة أركان جيش التحرير الوطني في عام 1960، حيث عرف كيف يستغل هذا المنصب لخدمة سلطته ومصالح مجموعة وجدة، وعند دخول هذا الجيش إلى الجزائر العاصمة لقي اعتراضا كبيرا من مجاهدي الداخل في صيف 1962، اعتبر بومدين إن تسمية جيش الحدود على العسكريين المرابطين بالخارج انقاصا من دورهم في العمل المسلح مما دفعه إلى تغيير تسميته إلى اسم الجيش الوطني الشعبي مباشرة بعد الاستقلال بهدف القضاء على التمييز بينهما فهو يرى بان هناك جيش واحد لا تمييز بين عناصره وبهذا الشكل ظهرت تسمية الجيش الشعبي الوطني [3]

ولكي يقضي بومدين على هذا التمييز طلب من مجاهدي الداخل الالتحاق بالجيش الوطني الشعبي وكل من يرفض ذلك اعتبره خارجيا على القانون وبذلك تضاعف عدده ليصبح حوالي 120 ألف جندي في ظرف بضعة أشهر فقط.

وقد كان للجيش الوطني الشعبي دور فعال في تسيير سياسة البلاد برئاسة بن بلة لكون إن بومدين وجماعته هم من أتو ببن بلة إلى الحكم لان وزير الدفاع كان يبحث عن رجل سياسي وتاريخي ليمنح له الشرعية التاريخية وهو ما وجده عند بن بلة بعد أن رفض كل من بوضياف وحسين ايت احمد.

---

*المادة رقم58 من دستور1963.

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،مصر، ب ط،2010،ص37

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر،2011، ص65

[3] نفسه، ص 66

وقد ازداد نفوذ بومدين وجماعته على بن بلة واصبح في قبضتهم خاصة بعد التمردات الكثيرة التي قامت من أجل الإطاحة بنظامه نذكر منها تمرد جبهة القوى الاشتراكية بقيادة ايت أحمد ومحند ولحاج قائد الولاية الثالثة وكذا تمرد الثالثة وكذا تمرد محمد شعباني في الجنوب لأنه كان قائد الولاية السادسة ناهيك عن التمردات العسكرية في الشمال القسنطيني بقيادة بوضياف الذي أسس حزب الثورة الاشتراكية، وتمرد موسى بن احمد في غرب الجزائر وموسى حساني في الاوراس والتي قامت نتيجة استلاء الحليفين بن بلة وبومدين على السلطة.[1]

1-1مليشيات أحمد بن بلة ومحاولته لإسقاط بومدين:

حاول الرئيس أحمد بن بلة التخلص من بومدين الذي أصبح يشكل عليه ضغطا كبيرا ويتحكم في قراراته فقام بإنشاء قوة عسكرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني لكي يواجه بذلك وزيره للدفاع هواري بومدين الذي سيطر على مؤسسة الجيش، وأراد بن بلة إن تكون هذه القوة الجديدة على صورة ميليشيات شعبية وأولى قيادتها لمحمود فتين وهو ضابط في الاوراس لكن بن بلة لم يكن يعلم أنه مقربا من حليفه السابق بومدين، كما أنشا أيضا مخابرات مشابهة لمخابرات بومدين، حيث تلقى دعم مصري لإقامة ذلك وسارع إلى اجراء اتفاقات مع خصومه الذين كانوا رفاقه ابان ثورة التحرير ففي 16 جوان 1965، اجرى اتفاقا مع ايت احمد [2]

وهو ما جعل بومدين يطرح لمحمد يحياوي حيث قال له عندما ستنفى مع ايت احمد سيتصالح مع خيضر كي يقضي علينا فهو يريد إن يتقوى بجبهة القوة الاشتراكية بهدف القضاء علينا نحن كما اتفق بن بلة أيضا مع بوضياف وأمر كريم بلقاسم بالعودة للبلاد والمشاركة في مؤتمر جبهة التحرير الوطني 1964 الذي كان يهدف من خلاله إلى بسط سيطرته على كل المؤسسات وكذا الجيش، وحاول مسالة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والذي كان بومدين يعتمد عليهم كثيرا، كما عمل على تعيين العقيد الطاهر الزبيري كقائد لأركان الجيش دون علم بومدين، وهذا كله بهدف القضاء على سيطرة العقيد الهواري بومدين إلا إن كل هذه العمليات دفعت بهذا الأخير إلى التفكير بإطاحة الرئيس بن بلة يوم 1965/06/19.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 67.
[2] نفسه، ص 68.

2-1انقلاب 19 جوان 1965(التصحيح الثوري):

لم يكن بومدين ينظر بعين الرضا إلى سياسة بن بلة الانفرادية في اتخاذ القرارات وتجميع السلطات خاصة وأن بن بلة لم يكن يستشره في الكثير من القرارات السياسية بداية من اختياره لمندوبي المجلس التأسيسي في صائفة1962 وصولا إلى تفرده في التحضير للمؤتمر الأول للحزب.[1]

كانت الأحداث تدفع الرجلين القويين في السلطة الجديدة إلى المواجهة ،كان كلاهما يحاول تجنبها قدر المستطاع، إلى أن أصبح الأمر حتميا لكليهما، وأول شرخ جدي بين القائدين تمثل في عدم اصطحاب بن بلة لبومدين إلى العاصمة عندما كان في وهران في مهمتين وعند عودته إلى العاصمة عقد بن بلة اجتماعا مع قادة الولايات الستة (الطاهر الزبيري "الولاية1" ،العربي الميلي "الولاية2"،محند ولحاج"الولاية3" ،يوسف الخطيب"الولاية4"، العقيد عثمان "الولاية5" ،العقيد شعيباني"الولاية6") دون دعوة بومدين لحضور الاجتماع.[2]

تمت خطة الانقلاب كما يرويها الطاهر الزبيري وهو أحد المكلفين بالمهمة، عن طريق استبدل حرس بن بلة بالطلبة الضباط المتدربين بالأكاديمية العسكرية بشر شال، ليتم تأمينهم ليكونوا قادة فيالق، قبل يوم واحد على التصحيح الثوري أخذ أحمد دراية هؤلاء الضباط وتم استبدالهم على الساعة التاسعة ليلا، وفي صبيحة19 جوان1965،أوكلت مهمة القبض على بن بلة الطاهر الزبيري رفقة الرائد محمد الصالح يحياوي والرائد سعيد عبيدو الرائد عبد الرحمان بن سالم ،دق الطاهر الزبيري الباب على غرفة بن بلة فخرج إليهم هذا الأخير فاصطحبوه إلى سيارة عسكرية من نوع "لاندروفر" توجهوا به إلى أحد القصور ب "حيدرة "،ووضعوه تحت الإقامة الجبرية وتولى السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى وأحمد دراية، حراسته، بعدها استحوذ هواري بومدين على السلطة ، واستمسك بزمام الحكم بحجة التصحيح الثوري.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن إنقلاب19جوان 1965، لم يأت بجديد من حيث طبيعة نظام الحكم الفردي، ولكنه تميز في بداية عهده بمحاولة قائده (العقيد هواري بومدين) الحصول على موافقة غالبية مراكز القرار والعمل على لم شمل المعارضة لصالحه فأصدر العفو في حق معارضيه محكوم عليهم بالإعدام ،وأطلق سراح مساجين سياسيين ورحب بعودة الفارين السياسين، كما عمل لاحقا على ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور

[1] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح المصدر السابق ،ص125.
[2] نفسه، ص126.
[3] نفسه، ص127.

ومن ورائه مباركة قائد المعسكر الاشتراكي سابقا وذلك بالسماح له بصفة رسمية بالنشاط السياسي والتعبوي في إطار تحالف تكتيكي، ولكنه أبقى على بن بلة في السجن طيلة حكمه.[1]

المطلب الثاني: النزاع الحدودي مع المغرب

تعود جذور هذا الصراع إلى عام 1960 عندما أمل المغاربة برؤية تعديل الحدود الصحراوية التي رسمتها فرنسا لمصلحتهم، وذلك وفقا لاتفاق موقع بين ملك المغرب محمد الخامس، والحكومة المؤقتة الجزائرية ، بينما كانت تجري المفاوضات بين جنود الجيش الوطني الشعبي و"عناصر غير مسيطر عليها "وفقا للجزائريين، ومن وحدات القوى المسلحة الملكية وفقا للمغاربة،قرر الملك الحسن الثاني إرسال وزير الإعلام "عبدالهادي بوطالب" في10 تشرين الأول/أكتوبر إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على أن يجري وقف المعارك في02 تشرين الثاني /نوفمبر حول واحة النخيل في"فيغيغ" وفي 5 من نفس الشهر أصبح وقف إطلاق النار محترما، وانتهت حرب الرمال على أساس الوضع الراهن.[2]

ويمكن العودة في هذا الصدد إلى شهادة محمد بوضياف في قوله "سأضيف في هذا الملف(ملف الحدود) شهادة عشتها، لقد أثيرت مسالة رسم الحدود الجزائرية المغربية في ربيع1956 أثناء الزيارة التي قام بها ملك المغرب الراحل محمد الخامس إلى إسبانيا وذلك مع الوفد الجزائري الذي كان يتألف وقتها من الدكتور لمين دباغين وبن بلة وفي نفس السنة، إذا كنت بالمغرب كان الملك يلفت انتباهي عند كل مقابلة إلى أهمية هذا المشكل، لقد تباحثت مختلف الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية،كما يشهد بذلك برتوكول الاتفاق الذي وقع عليه فرحات عباس بخصوص هذا النزاع الذي ما تأخرت الحكومة المغربية مرة عن تنبيه المسئولين الجزائريين إليه، وبعد الإفراج عنا واحتفالات الرباط الكبرى.[3]

كان هذا المشكل بيت القصد للمحادثات التي انعقدت بمناسبة الاجتماعيين اللذين تما مع أعضاء الحكومة المغربية ، وأثناء الاجتماع الثاني طرح الملك الحسن الثاني وجهة نظره العبارة تقريبا "بما أنني ملك هذا البلد فإن واجبات تكليفي تفرض علي أن أذكركم بإلحاح بمسألة تعديل حدودنا ،وبغض النظر عن طابع سلطتي التي لن تتضرر من المسائل التي تتعلق بالتراب الوطني الذي أنا حارسه وحاميه،فإن هذا الإلزام دفعتني الغيرة إلى معارضة تزداد إلحاحا وتطلب بخصوص هذه النقطة ،واقترح لهذا الغرض تشكيل لجنة من التقنين تكلف بإيجاد أفضل السبل

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ب ط،2002،ص118.

[2] بنجامين ستورا، المرجع السابق ،ص30.

[3] محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، المصدر السابق، ص153.

إلى حل عادل ومنصف ،وهذا إما بإجراء مناقشات قصد إحداث تعديل ترابي وإما بتوقيع اتفاق اقتصادي أوسع ،يجعلنا نتجاوز المسألة بشكلها هذا".

كما استقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بداية شهر جويلية من عام 1962 قبل مغادرتها لمدينة تونس "العلوي الغربي" الذي حمل إليها مذكرة مكتوبة من الملك الحسن بخصوص هذا الموضوع. [1]

وفي اتجاه آخر نجد أن أحمد بن بلة يؤكد في تصريحه لأحمد منصور بأنه لم يقع أي اتفاق بينه وبين الملك المغربي حول موضوع الحدود، كما يؤكد ذلك بقوله "لم يقع أي كلام بيني وبينه إلا بعد الاستقلال"، ويذكر بأنه وقع اتفاق ربما غير معلن بين الحكومة المؤقتة والملك محمد الخامس بأن يفتح هذا الملف بعد الاستقلال.[2]

بعد استقلال الجزائر أرسلت الدولة جيشا إلى المناطق التي يدعي المغرب أن لديه حقوقا تاريخية فيها والمتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري، فقام المغرب بعمليات لجس النبض والتعرف على ردة فعل الجزائر، تحذيرا من جيشه إلى منطقة حاسي البيضاء، فوجهت له الجزائر تحذيرا من دخول الأراضي الجزائرية لأي سبب كان، لكن الوحدات العسكرية الثالثة التي تضم بشار وتندوف تمنع دخول الجنود المغاربة ووقعت اشتباكات أسفرت عن قتلى وجرحى وحمل كل طرف مسؤولية هذا الاشتباك للطرف الآخر.[3]

دخل الطرفين في حرب دامية استمرت من19 أكتوبر إلى20 نوفمبر 1963، سميت بحرب الرمال لوقوعها في الصحراء، وجرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي في (حاسي البيضاء، عين تنفوشي، وعرفة،نجدوب)،استولى الجيش المغربي على بعض الأراضي الجزائري أجبرهم على التراجع.

عندما تولى العقيد بومدين قيادة العمليات العسكرية الحربية في مركز عسكري متقدم بتلمسان،وكان يقوم بتوجيه التعليمات العسكرية إلى قواته المسلحة واستعان بومدين بمحمد الصديق بن يحي في ملف المغرب، وكان يستشيره في القضايا القانونية. [4]

وحسب رواية لخضر بورقعة يذكر في هذا الصدد أن قوات الجبهة الاشتراكية "FFS"-والتي كان أحد أعضائها – شاركت مع الجيش الوطني بقيادة بومدين ضد القوات المغربية بحيث سقط عدد كبير منهم في أرض المعركة وعاد بعض منهم، إلا أن عدد كبير من قوات الجيش الوطني الشعبي وقع في أسر القوات المغربية من بينهم قوات الجبهة الاشتراكية ومعهم ضباط من الجيش المصري وبعض الضباط الكوبيين.

---

[1] محمد بوضياف ، الجزائر الى أين ، المصدر السابق ، ص154.

[2] أحمد منصور، المرجع السابق ،ص-ص204-205.

[3] الطاهر الزبيري نصف قرن من الكفاح المصدر السابق ،-ص41.

[4] نفسه ،ص42.

لقد كان الرأي العام الدولي مناصر للوفد الجزائري كما سعى إلى إدانة الغزو المغربي ووصفه بالجريمة ،أما الملك المغربي فقد استنفر وسائل إعلامه وعبأ الشعب المغربي الشقيق ضد الجزائر وثورتها ووسمها بجميع النعوت و الخبائث إلى درجة التعزيز بشعب شقيق شارك بأبنائه وأمواله من أجل نيل حريته وقاتل رجاله إلى جانب الجزائريين في خندق واحد ضد الجيش الفرنسي.[1]

وخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن الجزائر شهدت في مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة تأسيس دولة حديثة ،إلا أنها اتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، كما تميزت أيضا بعدم بالتوازن بين الجناح السياسي والعسكري والدليل على ذلك أن الجناح الأخير تغلب على الجناح الأول.

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق ،ص150.

الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي والتعليمي في الجزائر (1962-1965)

من الواضح أنه بحصول الجزائر على استقلالها الكامل ستسعى إلى بناء دولة حديثة بكل مقوماتها الوطنية ،وهذا لن يحصل بمجرد الحصول على السلطة وتسير مؤسستها الدولة ،بل يتطلب النهوض بهذا البلد الممزق من حرب طويلة الأمد ،والقضاء على أثار الاستعمار سواء من الجانب الاجتماعي أو الثقافي ،كما تتطلب رجال أكفاء قادرين على مواجهة هذه الصعوبات ،ولهذا خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة الجزائر الاجتماعية والثقافية، فما هي حالة المجتمع الجزائري بعد أو صبيحة الاستقلال؟ وكيف واجهت قادة الثورة مشكل الفرنسة والأمية؟

المبحث الأول: الحالة الاجتماعية في الجزائر(1962-1965)

المطلب الأول: البنية الاجتماعية

بلغ عدد سكان الجزائر غداة الاستقلال 10236000 نسمة ،وتأكيدا لظاهرة التعويض الناتج عن الحرب ،والتي تشهدها الشعوب بعد خروجها من ذلك ،فإن الجزائر قد عرفت موجة قوية من التزايد السكاني ،وقد يعود هذا الانفجار إلى مسألتين أساسيتين، الأولى هي ارتفاع معدلات الخصوبة ،والتي قدرت في الفترة 1961-1965،ب 4،85% والثانية انخفاض معدلات الوفيات[1]

كما تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات ،وذلك للاستفادة من إرث المستعمرين الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم،هذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية ،وفي دراسة لأحد الباحثين يرى بأن البنية الاجتماعية بعد الاستقلال تميزت بوجود عدة طبقات ،لكن لا تفهم بالمفهوم المتعارف عليه الطبقات ،حيث أنه يمكن أن تعرف الطبقية في حالة الجزائر على أساس تملك وسائل الإنتاج أو أسلوب تملك قوة العمل،لا يؤخذ الوعي الطبقي هذا كمعيار في التعريف،حيث أن كل عمل أو إجراء قام به الفلاحون أو العمال، الاستيلاء على ممتلكات المستعمرين كان نتيجة لوعي وطني تكون وتبلور طوال فترة الاستعمار، أما الوعي الطبقي فيكاد يكون معدوما لغياب تبلور طبقي بالمفهوم الماركسي[2]

والنقد الذي يمكن يوجه إلى المجتمع الجزائري عند بداية الاستقلال أنه لم يكن واضحا، ويبدوا أنه من الصعوبة أن نفرق بين هذه الفئات أو الطبقات، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

---

[1] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري،أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2009/2008 ،ص-ص33-34

[2] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة(الاقتصاد،المجتمع،السياسة) ،دار الفجر،القاهرة، مصر،2004، ص12

1/برجوازية ضعيفة: نشأت في الفترة الاستعمارية ولم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي، كقاعدة سياسية وكحركة لعملية التنمية لذلك فهي طبقة ضعيفة إيديولوجيا وغير دينامكية اقتصاديا.

2/برجوازية صغيرة: متكونة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناصب إدارية عليا،أو ينتمون إلى أجهزة الدولة،ليست لديها شخصيتها المستقلة وتريد أن تتشابه مع البرجوازية ،كما أنها لم تكن لم تكن طبقة ثورية لأنها لم تحاول أن تجسد طموحات القوى الشعبية،بل كانت تحاول أن تتطور في اتجاه البرجوازية الصغيرة تفقد دورها في انبثاق إيديولوجية وطنية ثورية.

3/الطبقة المتوسطة: وهي الأقل تطورا بعد الاستقلال تشكلت من القاعدة الشعبية، تحمل في طياتها أمل في التطور الوطني التقدمي. [1]

4/طبقة الفئات الشعبية : وهي الطبقة الأكثر حرمنا وفي سنة 1964 بدأ تبلور بعض الفئات التالية:

700،000 عامل في القطاع المسيرة ذاتيا (من بينهم 70،000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس1963.

- العمال الزراعيون الموسميون الذين كانوا حوالي 450،000
- مليون من العاطلين بدون أرض ولا عمل
- صغار الملاك (الذين يملكون من 1إلى10 هكتار) حوالي450،000
- الملاك المتوسطين الذين يملكون بين10و50 هكتار عددهم 170،000
- -الملاك الكبار الذين يملكون فوق 50 هكتار،وفي الإجمالي يملكون 2800،000 هكتار ،وقدر عددهم ب25000. [2]

أما في المدن فقدتم حصر طبقاته فيما يلي:

- بروليتاريا حضرية: تكونت نتيجة للهجرة الريفية القوية التي اتبعت الاستقلال ،لذلك فقد صعب حصر عددها.
- البرجوازية الصغيرة: التي تتكون بنسبة كبيرة من التجارة والحرفيين وقد قدر عددها ب170،000.
- البرجوازية الكبيرة: وقدر عددها ب50،000شخص ،التي تتكون من التجارة ملاك العقارات ،وأصحاب المصانع الصغيرة ،يملكون من7 إلى 8 آلاف مؤسسة صناعية .

[1] عبد العالي دابلة، المرجع السابق ،ص13.
[2] نفسه ،ص- ص17- 18.

كما أشار ميثاق الجزائر1964* في تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية إلى نقطتين هما:

1/ إن البرجوازية الكبيرة لا يمكن أن تشكل طبقة اجتماعية، وهي البرجوازية البيروقراطية.[1]

بالإضافة إلى التشكيلة الاجتماعية في الجزائر غداة الاستقلال، فقد ظهرت فئة أخرى كانت تمثل عائقا كبيرا يواجه الحكومة الجزائرية وهي فئة اللاجئين قدر عددهم بمليون لاجئ عادوا من الدول المجاورة يبحثون عن أراضيهم وممتلكاتهم معتبرين أنفسهم ممثلي الجزائر دبلوماسيا ،أدى تحقيق هذا العدد الكبير إلى عرقلة مخطط النمو التكاملي وأصبح النظام يواجه أزمة النظام يواجه أزمة النظام يواجه أزمة البطالة، كما يفكر في كيفية تشغيل هذه الأيدي خارج الوطن.[2]

المطلب الثاني: مشكل السكن والهجرة

2-1 السكن: لقد أدى رحيل الأوروبيين الكثيف إلى صيرورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة [3]،كذلك اعتبرت السياسة الوطنية أن المدينة تجسد الإطار الأفضل لدفع التنمية والتطوير [4]،هذا ما أدى إلى انسياح واسع جدا، ومفاجئ للسكان إلى المناطق الحضرية ،وقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصفتها الدائمة على ملامح المدن (تشييع المدن القديمة – توسيع مخيف للسكن المؤقت وبناء مدن الصفيح بالقرب من المدن الجديدة) فيما بينا 1960-1963 شهدت المدن الجزائرية وصول 800 ألف ساكن جديد نصفهم إلى مدينة الجزائر كما ارتفع عدد سكان البلديات من ثلاثة ملايين نسمة عام1959 إلى أربعة ملايين نسمة في عام 1966 .[5]

ونظرا لهذا التزايد عجزت السياسة السكانية عن إيجاد حل لهذه المشكل الاجتماعي الحيوي والخطير إضافة لاعتقاد السلطات والمسيرين لأن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين توفر إمكانيات جديدة للسكن أمام الموظفين الجزائريين وأن هذه المساكن كافية لسد حاجيات السكان ،مما جعل الدولة تطمئن وتهتم بالمجالات الأخرى ،كما اعتبر المسئولين أن عملية تأميم الأرض من المستعمر هي عملية تساهم في رجوع سكان الضواحي

[1] عبد العالي دابلة، المرجع السابق ،ص-19-20.

*المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني.

[2] أبو جرةسلطاني ،جذور الصراع في الصراع في الجزائر ،ط2 ،دار الأمة ،برج الكيفيان ،الجزائر ،1999،ص27-26.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق ،ص34.

[4] سهام وناسي ، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية ،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،السنة الجامعية ،السنة الجامعية 2009/2008 ،ص69.

[5] بنجامين ستورا، المرجع السابق ،ص34.

بالأحياء القصديرية إلى الأرياف ،وإحياء النشاطات الزراعية ،وبالتالي السكن في الريف وتخفيف ضغط طلبات السكن بالمدن. [1]

فكان الاتجاه في ميدان السكن منصب على إعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب،وكان ذلك وصولا إلى تحقيق هدف الهجرة المعاكسة إلى الأرياف والقرى لخدمة الأرض ،مع تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن من خلال الاستفادة من مساكن الأوروبيين الشاغرة ،واستثمار الإمكانيات الماديةلإنجاز مشاريع إنتاجية[2]

أما الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الأفراد على تولي عملية البناء بأنفسهم عن طريق بيعهم للمساحات المملوكة للدولة ،فتبدو قاصرة على تغطية حاجيات الذين لا يملكون المبالغ اللازمة لبناء السكن الشخصي.[3]

علاوة على ذلك فقد قامت الدولة ببعض الإجراءات الأخرى لحل مشكل السكن منها :

- إعادة البناء بنية إدماج سكن المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية .
- تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كافي.
- إنشاء تعاونيات سكنية.
- توزيع السكنات وفق الحد الأدنى الضروري والوقوف ضد التكدس والإسكان الناقص في نفس الوقت.[4]

2-2 **الهجرة**:عندما تسلمت الحكومة الجزائرية مهامها كان يوجد حوالي 2 مليون عاطل عن العمل، وكان هذا الانتشار الواسع للبطالة موجودا في معظمه لدى الشبيبة الجزائرية التي بدأت عملية هجرة واسعة من الأرياف صوب المدن الكبرى وخصوصا الجزائر العاصمة،وعندما لم يجدوا عملا في هذه المدن الكبرى فإنهم توجهوا إلى فرنسا، ففي الفترة الممتدة من5 جويليةإلى 1962 ديسمبر1962 سافر إلى فرنسا7500 جزائري بينما لم منها إلى أرض الوطن سوى 3000 شخص.[5]

أدت موجات هذه الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في اتفاقيات إفيان،حيث نوت فرنسا والجزائر وضع رقابة على التدفقات "من طرفي البحر المتوسط" ففي جانفي 1964 جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على مايلي :

---

[1] سهام وناسي، المرجع السابق ،ص70.

[2] نفسه ، ص147.

[3] عبد اللطيف ابن شنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962-1980) ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982،ص509.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،دار هومة ،الجزائر ،2009،ص58.

[5] عمار قليل، المرجع السابق ،ص390.

2/ منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر جوان يحدد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعا للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين.

3/اعتبار من الأول من شهر جوان 1964 يحدد عدد القادمين من العمال الجزائريين ،وفقا لإمكانيات اليد العاملة في الجزائر وإمكانات سوق الاستخدام الفرنسية ،والتي تبلغها الحكومة الفرنسية للحكومة الجزائرية كل ثلاثة أشهر.

لم تمنع إجراءات نظام الحصص تضخم الهجرة ،ففي عام 1965 تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا قرابة 450 ألف شخص. [1]

كما اعترف في ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني المتبنى في شهر أفريل 1964 ،أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا على وجه الخصوص إلى فرنسا، مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية ي الجزائر ،وقد يمكن تخفيفها أو كبحها ،لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها بكل وضوح ،ولطالما لم يصبح البلد منظورا بشكل ملموس، وحدد ملحق ميثاق1964 ما يلي "إن سوق العمل الفرنسي سيزود بسوق تقليدية لليد العاملة غير المستخدمة في الجزائر.[2]

وفي الواقع اعترف نظام "بن بلة" أنه يستطيع الاستغناء عن الأمان الذي تقدمه له سوق الاستخدام في فرنسا ،فالهجرة تعد إذن "شر لابد منه " فهي عمليا تشجيعها دولة همها الوحيد هو تخفيف الضغط على سوق العمل وتحسين رصيد ميزان المدفوعات ،عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملة صعبة إلى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر.

المطلب الثالث: الصحة

عملت الجزائر منذ الاستقلال على وضع مبادئ أساسية تقوم عليها السياسة الصحية ،سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج كما نصت المواثيق والدساتير والذي اعتبر مكسبا ثوريا، هذه المبادئ عرفت نجاحات وبعض الاختلالات عبر المراحل المختلفة التي مرت بها البلاد .[3]

وقد وضع في خدمة 10 ملايين نسمة قرابة 300 طبيب فقط مما استوجب تحديد الأولويات والتركيز على سياسة وطنية للصحة تهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية ومكافحة وفيات الأطفال، وكذا بناء الهياكل

[1] بنجامين ستورا :المصدر السابق ،ص32.

[2] نفسه،ص33.

[3] حسينة/ل :تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، http://www.djazairess.com/elmassa/61937 : ،الثلاثاء 5 أفريل2016 على الساعة 12:21 ،ص01.

وتكوين الإطارات الطبية وشبه طبية الإدارية ،وتمثلت هذه السياسة في المكافحة المكثفة للأمراض الوبائية، وتعميم العلاج الوقائي ،كالتلقيح ونظافة المحيط ،حماية الأمومة والطفولة ،النظافة المدرسية وطب العمل وهما البرنامج الطبي المستعجل كتكوين الأطباء ،بناء الهياكل والتجهيزات ،وتشجيع التمويل الطبي إلا أنها لم تكن كافية.[1]

وبالرغم من العوائق، فقد حقق هذا البرنامج الكثير من الأهداف منها: التحكم في آفة الأمراض الوبائية من جهة وظهور معطيات جديدة من جهة أخرى تمثلت على الخصوص في النمو السكاني و تشبيب الشعب الجزائري، هذه المعطيات السكانية جعلت التركيز على الحماية كهدف وكأولية للسياسة الصحية

كان النظام الصحي الموروث عند الاستقلال متمركز أساسا في المدن الكبرى كالجزائر و وهران، وقسنطينة ويتمثل خاصة في الطب العمومي الذي يتم داخل المستشفيات، وعيادات تشرف عليها البلديات وتقدم المساعدات الطبية المجانية إلى جانب مراكز الطب المدرسي النفسي الذي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، ومن جهة أخرى فهناك الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيب يعملون في عيادات خاصة وجلهم من الأجانب.[2]

لقد عرف قطاع الصحة خلال هذه الفترة وما بعدها تطورات كبيرة من حيث المستخدمين والهياكل القاعدية ، لكن بمستوى تميز ببطء مقارنة مع التطور السكاني الذي عرفته البلاد وكذا جملة من النصوص والقوانين لتوحيد النظام الموروث عن المستعمر.

قبل سنة 1965 لم تكن البلاد تتوفر إلا على 1319 طبيب منهم 285 جزائريا فقط، وهو ما يعادل طبيبا واحدا لكل 8092 نسمة، أما 264 صيدليا أي صيدليا واحدا لكل 52323 نسمة، أما أطباء الأسنان فكانوا حوالي 151 طبيبا، أي طبيب أسنان واحد لكل 70688 نسمة، أما من حيث الهياكل القاعدية فقد كان هناك عجز كبير، حيث كان قبل سنة 1967 قرابة 39.000 سرير في المستشفيات وما يميز هذه المرحلة هو الزيادة النسبية لقاعات العلاج مقارنة بسنة 1962 ، وتميزت السياسة الصحية خلال هذه الفترة بمحدودية في خياراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة لها، وكان ينبغي في أول الأمر إعادة إنعاش البنايات جانب آخر كانت الدولة عازمة على تنمية سياسية على شكل إعانة تتمثل في الحملات التلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة المعدية[3]

[1] حسينة/ل، الموقع السابق ،ص02.
[2] نفسه ، ص02.
[3] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص119.

كما تميزت هذه المرحلة من جهة بطب الدولة من خلال المؤسسات الإستشفائية والتي تسير من طرف وزارة الصحة التي تضمن المساعدات الطبية المجانية في المدن والبلديات وتسير من طرف البلديات، وأخيرا مركز النظافة المدرسية التي تسير من طرف وزارة التعليم، ومن جهة أخرى كان هناك قطاع طبي خاص يقدم علاجا وهو ذو طابع ليبرالي في العيادات الخاصة، ولكن بإمكان الأطباء الخواص استعمال المؤسسات العمومية التابعة للدولة في إطار تقاعد هذا الخليط من الأنظمة ويتم من طرف مديرية دائرة الصحة.[1]

المبحث الثاني: الوضع التعليمي

المطلب الأول: التعليم

لقد استقبلت الجزائر استقلالها بمدرسة لا علاقة لها المشاركين في الثورة التحريرية في المدن والأرياف، فقد كانت التي تمتلكها قليلة للغاية ،وجلها من أصناف المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار، ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ الثقافي والتشويه والتزييف إضافة إلى الأمية التي قدرت بأكثر من80%[2]

ونظرا لهذا التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية من قلة الخبراء والأكفاء والذين لهم القدرة على تسير دفة الحكم [3]،إضافة إلى أنها بدأت حياة الاستقلال بازدواجية التعليم حسب اتفاقيات إفيان ،والمواد التي تدرس انطلاقا من الابتدائي كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية[4]،وفي انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنيات التعليم ومضامينه وطرائقه ،أجريت على التعليم تحويرات مختلفة منذ سنة 1962 ومن الإجراءات الفورية التي اتخذت "الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فيه التعليم في بلاد استعادت سيادتها وحريتها واستقلالها وأعادت الاعتبار للغة الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ والجغرافيا وغيرها ،ثم شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في 1962/12/15 ،حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم تلك تمثلت في التعريب والجزأرة وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي [5]

وفي هذه الحالة فإن الدولة اضطرت إلى الاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا تعليمهم بباريس ،فكان بعضهم يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر ،ويدافع سد النقص أصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم أصحاب الربط والحل ،لكن "بن بلة" نظرا لقلقه على مصير الثقافة العربية في الجزائر قام باستدعاء آلاف الأساتذة من مصر والعراق وسوريا،

[1] حسينة /ل، الموقع نفسه،ص02.

[2] محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر(1962-1982) ،المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ،1986،ص31.

[3] يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ،دار ناشري للنشر والتوزيع ،2003 ،ص ص11-12.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ،ص31.

[5] الطاهر زهروني، التعليم في الجزائر وبعد الاستقلال،دار موفم للنشر ،الجزائر ،1994 ،ص42.

وقد اصطدم هؤلاء التربويين العرب بمجموعة كبيرة من العراقيل البيروقراطية التي كان يضعها في طريقهم سماسرة الثقافة الفرانكفونية ،مما أدى اختيار العديد من هؤلاء المتعاونين العودة إلى بلادهم.[1]

ورغم كل ذلك فقد أظهرت البلاد في قضية إعادة الحياة إلى "المدرسة الجزائرية" شجاعة فريدة من نوعها، فما كادت تحل السنة الدراسية 1962-1963 أبوابها واستقبلت تلاميذها، حتى فتحت جميع المدارس بل ضعف العدد الذي استقبلته في السنة السابقة، كما كانت النتائج تتراوح من حيث الكم في ازدياد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية خلال السنوات الثلاث من 500،000 إلى 800،000تلميذا ومضاعفة عدد الطلبة الموجودين في الثانوية بضع مرات(25،000 إلى240،000) كذلك بالنسبة لطلبة التعليم العالي من حوالي 600إلى150،000.[2]

سنحت الفرصة لجميع الأطفال الجزائريين وأصبح بإمكانهم أن يلتحقوا بالمدرسة دون ما فرق في الطبقة، فكل من أتى ووجد محلا شاغرا قبل دون ما سؤال لا عن ماضي ولا عن حاضره ولا عما يملك أبوه أو لا يملك.[3]

وهذا نظرا إلى الخطة التي وضعت في ميدان التعليم والتي ترمي إلى ثلاث أهداف جزئية وهي:

1/ ديمقراطية التعليم : عدم اقتصاره على فئة معينة .

2/تعريب التعليم: احلال اللغة العربية محلها الطبيعي كلغة للعلم والثقافة والادارة .

3/اعطاء أولوية للعلوم والتقنيات : والهدف منها جعل المواطن إنسانا مثقفا ومنتجا ناجحا في نفس الوقت.[4]

وما كاد يمر شهر أكتوبر من سنة 1962، حتى كان التعليم يسيرا سيرا إن لم يكن مثاليا ،فقد كان مقبولا نظرا للفوضى التي خلقت انسحاب الفرنسيين بصفة جماعية، وقد استعانت الجزائر لحل القضية بجميع المواطنين الذين كانوا يملكون مستوى كافيا أو متوسطا لشغل قسم من الأقسام، فاضطرت إلى ما يطلق عليهم اسم "الممرنين" وذلك ليحافظوا على المدرسة الجزائرية إلى أن يأتي من هو أكفأ منهم.[5]

---

[1] يحي أبو زكرياء، المرجع السابق ،ص12.

[2] نفسه،ص12.

[3] محمد مصايف،في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، ب ط،1971،ص49.

[4] أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972) ،تر حنيفي بن عيسى ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ط، ب س، ص – ص 80-81.

[5] محمد مصايف، المرجع السابق، ص53.

كما بذل أيضا "بن بلة" جهدا في مكافحة الأمية ،ففي السنوات الأولى من الاستقلال نظمت الدولة حملة شعبية لمكافحة الأمية.[1]

أما بالنسبة للتعليم الأصلي، ومنذ إنشاء تكميليات وثانويات التعليم الأصلي غداة الاستقلال، وقد كانت تسعى إلى غاية 1970 بالمعاهد الإسلامية للتعليم الديني ،وهذا التعليم يعمل كخلية حية صادقة النماء إلا أنه في المرحلة الأولى كان يسير ببطء بالنظر إلى ضحايا الإمكانيات الخاصة الضعيفة للوزارات من جهة والتشجع الشعبي من جهة أخرى ،وقد كان عدد المؤسسات المخصصة للتعليم الأصلي – في السنوات الأولى من استرجاع السيادة – سبعة، ثم تدرج تبعا لإقبال عليه من طرف الشعب، فبلغت تكميلياته واحد وعشرون تخص من التلاميذ الذكور12478 ،ومن الاناث2867 .[2]

لكن نجد أن حكومة " بن بلة " تهاونت في تأكيد وترسيخ هوية المجتمع العربية الإسلامية ،ويرى بعض المؤرخين أنها ارتكبت بعض الأخطاء في هذا المجال منها:

---

[1] أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية، المرجع السابق ،ص83.

[2] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق ،ص64.

*رئيس جمعية العلماء المسلمين ،وعضو المجامع العلمية العربية في القاهرة ودمشق وبغداد، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي ،خطيب من الكتاب البلغاء ،العلماء بالأدب والتاريخ واللغة وعلوم الدين ،ولد في قصر الطير ،في قبيلة "ريغة "الشهيرة ب" أولاد إبراهيم" بدائرة سطيف، تلقى دروسه الأولى عن أبيه وعمه ،ثم في زاوية ابن الشريف في شلاطة بجبال القبائل ،هاجر إلى المدينة المنورة عام1911 ،فأتم دراسته فيها ،ثم انتقل إلى دمشق سنة1917 ،وعمل أستاذا للأدب العربي بالمدرسة السلطانية ،عاد إلى الجزائر عام 1921،وانقطع لخدمة العامة مع النهضة ابن باديس وصحبه، ولما تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة1931 ،كان من أبرز مؤسسيها وانتخب نائبا للرئيس عبد الحميد بن باديس ،وبعد الحرب العالمية الثانية نفي إلى "أفلوا" جنوب الجزائر ثم أصبح رئيسا للجمعية بعد وفاة ابن باديس ،أنشأ عدد كبير من المدارس العربية ،توفي بعد الاستقلال 1964. أنظر عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر ،من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ،مؤسسة نويهض الثقافية ،بيروت ،لبنان ،ط2 ،1400 هـ/1980م ، ص13.

**عبد الحميد بن محمد المصطفى المكي بن باديس، من كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام ،والزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية ،ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريبن منذ قيامها سنة 1931 إلى وفاته ،ولد بمدينة قسنطينة لأسرة مشهورة بالعلم والثراء والجاه ،وتعلم بمسقط رأسه ثم بتونس حيث أتم دراسته في جامع الزيتونة وتخرج بشهادة التطويع سنة 1911-1912 عاد إلى بلاده فدرس بالجامع الكبير ،رحل إلى المشرق وحج ولقي في رحلته جماعة من العلماء وعاد سنة 1919 ، وفي سنة 1926 أصد" جريدة المنتقد" ،ثم أصدر بعدها جريدة "الشهاب " ،وأصدر أثناء الحرب العالمية الثانية صحيفة "الشريعة "و"السنة المحمدية" و"الصراط" ،توفي بعد الحرب العالمية الثانية بمسقط رأسه من أثاره "مجالس التفكير في التفسير" اشتغل مدرسا زهاء 14 عاما ،أنظر عادل نويهض، المرجع السابق، ص28

***مفكر ومناضل جزائري من مواليد الفاتح جانفي 1905 بقسنطينة تلقى تعليمه بمسقط رأسه ، وفي باريس وقد تأثر بالفكر الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين وأهتم بدراسة قضايا العالم الإسلامي ، انضم مبكرا إلى صفوف الثورة ، وعمل في الوفد الخارجي للجبهة عمل في مكتب الصحافة للجبهة بالقاهرة، وساهم في تحرير كلمة الجزائر بإذاعة صوت العرب ، كما شارك في وفود "ج،ت،و" FLN والخارجية إلى كثير من البلدان حيث اطلع أكثر على معاناة الشعوب المستعمرة ، بعد الاستقلال كرس جهوده لخدمة التعليم والثقافة ، ولكنه وجد معارضة كبيرة لأفكاره من قبل الفرنسيين، اقيل من منصبه مديرا للتعليم العالي بوزارة التربية وعمادة جامعة الجزائر سنة 1967 ،تعرض لظروف صعبة ولسياسة التهميش، وتوفي بعدها بمرض طويل يوم 31 أكتوبر 1964، أنظر عبد الله مقلاتي :قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية ، وزارة الثقافة، الجزائرط1 ،2008، ص485.

1/التضييق على رجال جمعية العلماء المسلمين ،كالشيخ "البشير الابراهمي"* الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية غداة البيان الذي أصدره عشية ذكرى وفاة العلامة الشيخ "عبد الحميد بن باديس"** التي صادفت افتتاح المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني FLN ،في 16 أفريل 1964 والذي جاء فيه(إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها ،ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل ....) وإهمال بعض المفكرين مثل "مالك بن نبي"***[1]

2/التغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة ،كالفنون والعادات الغربية وانتشار تعطي الخمور .....الخ[2]

وفي سنة 1964-1965 تقرر إلحاق المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم العمومي قصد توحيد التعليم الابتدائي تدريجيا ،ومن هذا الباب ضرع في تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية وتواصل تعليم جميع المواد الأخرى باللغة الوطنية فانتقد بعضهم هذا، حسب رأيهم أن يلقن تعلي واحد لجميع الأطفال الجزائريين غداة الاستقلال ،كما لم يوافق على ازدواجية التعليم التي خلقت في السنوات الابتدائية الأولى مشاكل تربوية أنجزت عن تعليم لغتين متباعدتين معا وفي ظروف غير ملائمة[3]

المطلب الثاني: التعريب

يرى محمد العربي الزبيري بأن التعريب* بدأ في الجزائر عملا سياسيا بعيدا كل البعد عن الطابع الأكاديمي ،الذي كان من المفروض أن يتسم به قصد توحيد اللغة وتطويرها ،ومن أجل بعث دار الحكمة من جديد لأن إثراء أية لغة لا يكون في غياب حركة نشطة وجدية للترجمة ،ولأن القيادة العليا في الجزائر كانت مشغولة بأمور السلطة ،فإن التعريب ظل منذ استرجاع الاستقلال الوطني يحتل مكانة ثانوية ،ونظرا لذلك فإن أعداؤه قد تمكنوا بسهولة من الإجهاز عليه بأبشع الطرق، أي بالإعلان عن تمسك به والعمل على نشره وإحلاله المكانة اللائقة به في أدنى مستوى من المستويات.[4]

---

[1] أحمد درار، التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال ،مجلة الأصالة ،م3 ،ع الثامن ،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،الجزائر ،ماي ،جوان ،1972 ،ص-ص 230-231.

[2] نفسه ،ص231.

[3] الطاهر زهروني، المرجع السابق ،ص44.

[4] محمد العربي الزبيري، عن رسالة رفائيل دراعي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من أجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر ،دار هومة ،الجزائر ،2000 ،ص ص 99 – 100.

*التعريب نوعان :نوع جزئي ونوع كلي ،فالتعريب الجزئي هو تعريب الألسنة والأقلام وأثارهما من خطابة وكتابة ويدخل فيه تعريب الدروس التعليمية ،أما التعريب الكلي فيشمل التخلق بأخلاق العرب والتخلي بكل ما اشتهر عنهم من محامد وفضائل ،أنظر أحمد طالب الإبراهيمي ،أثار التمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964) ،ج5 ،دار الغرب الإسلامي ،ط1 ، بيروت ،لبنان 1997 ،ص263.

منذ أن ظهرت قضية التعريب بالجزائر عام 1962 برزت معها الصعوبات والعراقيل والحواجز وظهر اتجاهان متناقضان من البلاد:

اتجاه كان يتظاهر بتأييد حركة التعريب ،ولكنه يعمل في الخلف على عرقلته ،وذلك بتحقيق تعريب سطحي لا يغير من الواقع شيء ولا يمس جوهر القضية الحقيقي، عن طريق تعليم اللغة العربية في المدارس على شكل محو الأمية الحرف 'لا يتعدى الأمر معرفة الفعل والفاعل وحفظ بعض الأناشيد للمناسبات ،وهذا يجعل العربية دائما في مركز ثانوي متأخر ،وتبقى الفرنسية أو الفرنسة والتعجيم صاحبة المركز الأول ولغة الخبر، والذي دعا أصحاب هذا الاتجاه من اتخاذ هذا الموقف هو خوفهم من أن يفقدوا مكانهم في الحياة العامة ويساقون إلى الهامش ويضاف إلى هذا كونهم لا يؤمنون إطلاقا بأن اللغة العربية هي لغة المخبر والعمل وكانت قبل الاحتلال تحتل مكانه كلغة حضارة مئات السنين.[1]

أما الاتجاه الثاني على عكس الأول يؤمن بضرورة التعريب ويدرك أهمية استعارة الشخصية القومية للجزائر ،ولكن أزمته في كونه معزولا لا يملك من الوسائل إلا الإيمان بعدالة قضية التعريف والحماس المعنوي لتحقيقه ،ولا يقرأ حساب لإحساسه وإيمانه بل وحتى لبعض صيحاته واستغاثته .[2]

وقد بدأ تطبيق التعريب على أرض الواقع خلال السنة الدراسية 1963-1964 بالتعريب الكلي للسنة الأولى من الطور الابتدائي ،ثم اتخذت تدابير أخرى من أجل تدعيم تعليم اللغة العربية وتثمينه على مدى البرنامج الدراسي ،وبموجب ذلك انتقل حجم الأوقات المخصصة لتدريس اللغة العربية من حوالي34 % عام 1964 إلى 43% خلال السنوات اللاحقة .[3]

وبالفعل فقد جرى تعريب مواد ذات مضامين إيديولوجية قوية أو ثقافية أو سياسية ،وتم تكييفها مع الواقع الوطني ويتعلق الأمر على الأخص بمواد مثل التربية الأخلاقية والدينية ، التعليم المدني والتاريخ،وكذلك الأنشطة الدينية والثقافية والفنية ،وشملت إدخال مادة المصطلح العربي في جميع الشعب ، كما تم التعريب الكامل لشهادتين من شهادات ليسانس ، الفلسفة ، الحقوق والتكوين ذو الطابع القضائي[4]

ونظرا لاتفاقيات افيان نصت على ازدواجية التعليم لمدة ثلاث سنوات ،فإن تعريب التعليم الابتدائي في تلك السنوات الأولى من استرجاع السيادة الوطنية لم يكن شيئا هينا ،لكن هذا لا يمنع أنه كانت هناك أخطاء

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج3 ،دار الهدى ، الجزائر ،2009،ص224.
[2] نفسه ،ص25.
[3] أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية، المرجع السابق ،ص98.
[4] نفسه ،ص98.

وقفت كعقبات في طريق التعريب ،حيث نجد أن الحكومة اتخذت إجراءات تخريبية تتمثل في تعيين طواقم تسيير المدارس والتكميليات والثانويات من المفر نسين الملتزمين ،الذين كانوا في وقت من الأوقات يمنعون التلاميذ من الكلام بغير الفرنسية حتى في أوقات الراحة ،وكان لتلك الإجراءات أثرها السيئ على الجهد الذي كان معلمو العربية يبذلونه داخل أقسامهم لتعليم مبادئ اللغة الوطنية ، إضافة إلى الانتقائية التي تلجأ إليها بعض وزارات السيادة قصد منع المعربين من الارتقاء إلى المناصب الهامة في الدولة من جهة ، وللتحايل على قرارات التعريب من جهة ثانية .[1]

ووسط تلك العقبات وغيرها صرحت الحكومة بأن قضية إعادة اللغة العربية إلى المواقع التي طردها الاستعمار منها ،ليمكن للغته وثقافته ، لا يمكن أن يتم إلا بعد عشر سنوات أو حتى خمسة عشر سنة ،وهي عملية طويلة كما سماها ميثاق الجزائر وذلك بعد أن صرحت قبل ذلك ،بأن التعريب سنجز خلال شهور معدودات ، ولكن التشديد كان مستمرا أيضا على أن ذلك الهدف أمرا استراتجيا بالغ الأهمية ولابد من تحقيقه ،كما يرى "بن بلة" أن من يفكر في بقاء اللغة الفرنسية في الجزائر كلغة منافسة للغة العربية ، وهو بمثابة الطابور الخامس وعدو للعروبة والإسلام والوطن.[2]

بالرغم من المشاكل الكبيرة التي خلفها الاستعمار داخل المجتمع الجزائري من أمراض وأمية وطبقية ، والتي وقفت كعائق أمام التنمية والتطور للبلد ، إلا أن الدولة الجزائرية استطاعت تحدي هذه العوائق وإن لم تكن بنسبة كبيرة فقد حققت بعض الشيء من هذا القبيل خلال هذه المرحلة العويصة.

[1] محمد العربي الزبيري، عن الرسالة،المرجع السابق ،ص-ص 101-102.

[2] محمد مورو:بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود إلى محمد "صلى الله عليه وسلم" ،المختار الاسلامي للنشر والتوزيع ،1992 ،ص198.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- كانت اتفاقيات افيان عبارة عن مكسب لصالح جبهة التحرير الوطني، بحصولها على الاستقلال لكنها لم تسلم من بعض السلبيات والمآخذ مثل منح الضمنات لفرنسي الجزائر، وبقاء بعض قواعدها العسكرية في صحراء الجزائر.
- من مهام –المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة بطرابلس في25 ماي1962– دراسة وتحديد خيارات الجزائر ما بعد الاستقلال لكن في ظل خلاف حاد بين أعضائه انتهى بانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة فتسبب ذلك في أزمة صيف 1962.
- تسببت أزمة صيف 1962 في كشف عجز قادة جبهة التحرير الوطني على ايجاد حل ديمقراطي داخلي للمشكلات التي تم طرحها لنقل السلطات وتسليم المشعل إلى قيادة ثانية غير القيادة الحاكمة من قبل.
- استطاع أحمد بن بلة الوصول إلى الحكم بدعم من هيئة قيادة الأركان برئاسة هواري بومدين، هذه الهيئة التي كانت عبارة عن نواة في جيش الحدود استطاعت أن تفرض نفسها وأن تتدخل في الشؤون السياسة،وقد نجحت في ذلك في19 جوان 1965 عندما نزعت كل الصلاحيات من بن بلة وأصبح وزير الدفاع هواري بومدين رئيسا للدولة تحت شعار" التصحيح الثوري"، كما يمكن القول بأن السياسة التي انتهجها بن بلة –احتكار السلطة– هي التي أدت إلى انقلاب وزير الدفاع على حكمه.
- ظل ملف الحدود مطروحا بحدة أثناء وبعد الثورة وهو ما انتهى بمواجهة عسكرية بين الجزائر والمغرب(حرب الرمال).
- من بين التحديات التي واجتها الدولة الجزائرية على المستوى الاجتماعي والثقافي فمن أهم هذه المشاكل:

1 – الأمية والبطالة التي عانى منها الشعب الجزائري.

2–مشكل اللاجئين وآلاف الأيتام والأرامل والمعطوبين.

لذلك أوجب على الدولة الجزائرية مواجهة هذه المشاكل وايجاد حلولا لها، فمن بين المجهودات التي بذلتها نجد:

- التقليص من البناءات القصدرية.
- توفير بعض الأدوية ،ومحاربة الأمراض.

- جلبها للعديد من الاطارات من أساتذة ومختصين من البلاد العربية الشقيقة قصد تعليم اللغة العربية.
- بناء العديد من المدارس والمعاهد والجامعات بهدف تقليص نسبة الأمية
- انتهاج سياسة إجبار التعليم ومجانيته
- مجانية العلاج.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: المفاوضات والاستقلال	2
المبحث الأول: اتفاقيات افيان مراحل المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة 1-مرحلة الاتصالات غير الرسمية 1-1 محاولات عبد الرحمان فارس وجان الموهوب 1-2 لقاء مولان 25-29 جوان1960 1-3 لقاء لوسارن 10فيفري1961 2- مرحلة الاتصالات الرسمية 3- المرحلة الاخيرة من المفاوضات(لقاء بال الأول – مفاوضات افيان الثانية)	3-4- 5-6- 7-8
المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية تشكيل الهيئة التنفيذية موقف "ج، ت، و" من الهيئة انجازات الهيئة	9-10- 11-12
المبحث الثالث: انعقاد المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة27 ماي إلى4جوان1962	13
الفصل الأول: الوضع السياسي والأمني في الجزائر(1962-1965)	17
المبحث الأول: على المستوى الأمني	17
المطلب الأول: أزمة صائفة1962 والصراع على السلطة الشرعية 1-1 أسباب الأزمة 1-2 إعلان هيئة الأركان الصراع ضد الحكومة المؤقتة 1-3الافراج عن الزعماء المسجونين وتفاقم الأزمة 1-4المواجهة العسكرية والدخول إلى العاصمة	17- 18- 19-20
المطلب الثاني: ظروف تعيين المكتب السياسي	24
المطلب الثالث: تشكل النظام السياسي 1-1انعقاد أول مجلس تأسيسي 1-2انتخاب أول رئيس للحكومة الجزائرية	28- 29- 31-32

3-1 انتخاب أول رئيس للجمهورية الجزائرية 4-1انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني المبحث الثاني: على المستوى الأمني	
المطلب الأول: تأسيس المجلس الوطني الشعبي والصراع بين أحمد بن بلة وهواري بومدين 1-1 ميلشيات أحمد بن بلة ومحاولته لإسقاط بومدين 2-1 انقلاب 19جوان 1962	33- 35-34
المطلب الثاني: النزاع الحدودي مع المغرب	36
الفصل الثاني: الواقع الاجتماعي والتعليمي في الجزائر(1962-1965)	40
المبحث الأول: الحالة الاجتماعية في الجزائر	40
المطلب الأول: البنية الاجتماعية	40
المطلب الثاني: مشكل السكن والهجرة 1-2 السكن 2-2 الهجرة	43-42
المطلب الثالث: الصحة	44
المبحث الثاني: الوضع التعليمي	46
المطلب الأول: التعليم	46
المطلب الثاني التعريب	49
خاتمة	53
ملاحق	56
قائمة المصادر والمراجع	66

قائمة المصادر والمراجع

المصادر بالعربية:

1. أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972) ،تر،حنيفي بن عيسى ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،ب ط، ب س.

2. أوليفي لونغ، الملف السري، اتفاقيات إفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم، ماكس بوتيتبير،ديوان المطبوعات الجامعية،ب ط،2012.

3. الطاهر الزبيري، مذكرات قادة لأوراس التاريخية 1929-1962،منشورات الروبية، دون مكان النشر، ب س، ب ط.

4. الطاهر الزبيري ،نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري ،دار الصحافة فريد زويوش ،القبة، ط1 ،2011

5. سعد دحلب ،المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب ،ب ط،2007

6. علي هارون، خيبة الانطلاق فتنة صيف1962،ت الصادق عماري لأمال فلاح ، م مصطفى ماضي، دار القصبة ، الجزائر، ب ط،2003

7. عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة، الجزائر،2009.

8. لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، تحر، صادق يغوس، تق، الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الامة، الجزائر،ط2، 2000 .

9. مصطفى هشماوي،جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر ، دار هومة للنشر،الجزائر

10. محمد بوضياف، الجزائر إلى أين ،تر محمد بن زعيبة ،يحي الزغودي ،مر، جمال الدين صالحي ،مطبعة نخلة ،بوزريعة ،الجزائر،ب ط ،1992

11. محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال، دار القصبة ، الجزائر ب ط، ب س .

12. محمد تقية، الثورة الرمز المصدر والمآل، دار القصبة، الجزائر، 2010.

13. محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع،ط1، تر، كمال داغر، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت، ب س.

14. ولد حسين محمد الشريف عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة 1947 إلى استقلال الجزائر، ب ط، القصبة، الجزائر

15. يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر،إتفاقيات إفيان،تع، لحسن زعدار محل الجبائلي، مر،عبد الحكيم من الشيخ،ديوان المطبوعات الجامعية، ب ط،ب س

المصادر بالفرنسية:

16. Benyoucef ben khedda.l algerie a l indépendance. La crise de 1962 Algeria، Edion dehleb algérie، sans inression.

المراجع:

17.أبو جرة سلطاني ،جذور الصراع في الصراع في الجزائر ،ط2 ،دار الأمة ،برج الكيفيان ،الجزائر ،1999

18.أحمد طالب الإبراهيمي ،أثار التمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964) ،ج5 ،دار الغرب الإسلامي ،ط1 ، بيروت ،لبنان 1997

19.أحمد منصور،الرئيس أحمد بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر ،الدار العربية للعلوم ،قطر ،2012

20.إسماعيل قيرة وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،مركز درسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان،2002

21.الطاهر زهروني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ،دار موفم للنشر ،الجزائر ،1994

22.العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ،اتحاد الكتاب العرب،1999

23.بوعلام حمودة ،الثورة الجزائرية،ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية،دار لنعمان،الجزائر،2012

24.بنجامين ستوارا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962-1988 ،ت صباح ممدوح كعدان ،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،ب ط،2002

25.جمعية أول نوفمبرلتخليد وحماية مآثر الثورة في الاوراس،المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس1962 الى سبتمبر1962 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ط خاصة،1995

26.حميد عبد القادر،فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة،باب الواد ،الجزائر،ط خاصة،2007،

27.رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر،ج الثاني ،دار المعرفة،باب الواد ،الجزائر

28.رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، ب ط،2011.

29.زبيحة زيدان المحامي،جبهة التحرير الوطني ،جذور الأزمة ،دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر،ب ط،2009

30.زهير احد ادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962 ، مؤسسة أحدادن ، الجزائر،ب ط، ب س .

31.سعد بن بشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 ،قصر الكتاب،البليدة ،الجزائر ،ط1،1997

32.صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من1956 -1965 ، منشورات بن مرابط ،ب ط،2012

33.صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2009

34.عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى ،الجزائر،2012

35.عبد المجيد بلخروبي،ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، تر ،العربي بويفون ،موفم للنشر،الجزائر،ط1،2011

36.عمار قليل ،ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3 ،هدية وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 50 لعيد الاستقلال ، دار العثمانية ،ب ط،2013.

37.عبد القادر بولسان ، الحكومات الجزائرية 1962-2006 الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب ، خاصة ،وزارة المجاهدين،ط خاصة، 2007

38.عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى1962 الجزائر خاصة،ج2،دار المعرفة،الجزائر،2006

39.عمر بوضربة،،النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية،دار الحكمة ،الجزائر،2012.

40.عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة(الاقتصاد،المجتمع،السياسة)، دار الفجر،القاهرة ،مصر،2004،

41.عبد اللطيف ابن شنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962-1980) ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982

42.محمد العربي الزبيري،الغزو الثقافي في الجزائر(1962-1982) ،المؤسسة الجزائرية للطباعة،الجزائر ،1986

43.محمد مصايف، في الثورة والتعريب ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1971

44.محمد العربي الزبيري،عن رسالة رفائيل دراعي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،من أجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر ،دار هومة ،الجزائر ،2000.

45.محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود إلى محمد "صلى الله عليه وسلم" ،المختار الاسلامي للنشر والتوزيع ،1992

46.محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

47.ناجي عبد النور،تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي ،دراسة تطبيقية في الجزائر ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،مصر،ب ط ،2010

48.يحي أبو زكريا،الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ،دار ناشري للنشر والتوزيع ،2003

49.يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج3 ،دار الهدى ، الجزائر ،2009

المذكرات:

الدكتوراه:

50. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009/2008

الماجستير:

51.سهام وناسي ، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية ،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،السنة الجامعية ،السنة الجامعية 2009/2008

52.نوال بلحربي ، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007 تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري ، ،جامعة يوسف بن خده ، الجزائر ،2007/2006

الماستر:

53.فطيمة بحيدة، فطيمة ميموني، أزمة الصائفة 1992، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أدرار.2014

54.نورة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الاركان العامة لجيش التحرير واثره على الثورة(من 1958-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014 .

المجلات والدوريات والمقالات :

55.العربي الزبيري، ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس ، مجلة الرؤيا ،العدد5،السنة الثالثة ،1984

56.أحمد درار،التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال ،مجلة الأصالة ،المجلد3 ،العدد الثامن ،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،الجزائر ،ماي ،جوان ،1972

57.أحمد سويقات ، التجربة الحزبية في الجزائر ،مجلة الباحث،العدد 04، جامعة ورقلة ،2006.

المعاجم:

58.عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر ،من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ،مؤسسة نويهض الثقافية ،بيروت ،لبنان ،ط2 ،1400 هـ/1980

59.عبد الملك مرتاض ،المعجم الموسوعي لمطلحات الثورة الجزائرية1954-1962 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،وهران ،الجزائر ،ب . ط، 1983

60.عبد الله مقلاتي ،قاموس شهداء وأبطال الثورة الجزائرية ،وزارة الثقافة ،الجزائر ،ط1 ،2008

61.عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية1954-1962 ،تر،عالم مختار، ب. ط، دار القصبة ،الجزائر،2007

المواقع الإلكتروني،

حسينة/ل ، تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال،

،http//www.djzairess.com/elmassa/61937

الملحق رقم (01) : كرونولوجيا مباحثات لوغران

سري للغاية

القسم السياسي الفدرالي
21 جويلية 1961

مذكرة ملف

اتصالات بين المكلفين بالاتصال من الوفدين الجزائري والفرنسي
بغية استئناف مباحثات لوغران

1961.07.07

11:00 بي استعلم دحلب هاتفيا عما إذا ما كان المكلف بالاتصال من الجانب الفرنسي قد أعطى ردا بخصوص استئناف الجلسات بحضور كامل الأعضاء بلوغران. كان الرد سلبيا.

17:15 طلب المتصل آنفا الاتصال سريا بالسيد كوربون. سارعت بالقيام بذلك مستعملا ذريعة تغييري لرقمي الهاتفي الخاص الذي يتعين أن يعرفه المكلف بالاتصال في الجانب الفرنسي إذا ما احتاج للاتصال في خلال نهاية الأسبوع. كان كوربون أيضا ينتظر اتصالا من بـاريس. (فلنوضح أن هذا الموظف السامي الذي يشغل مهام الأمين العام للوفد الفرنسي تمفاوضات إيفيان، قد استدعي في هذا الوقت إلى الجزائر حيث كان يتولى تنصيب الإطارات المسلمة: نواب المحافظات ... إلخ). (لم يكف عن في اتصالاته، تونسة الجلسات لتمكين السلطات الفرنسية بأن المسلمين الجزائريين يقبلون بمناصبهم نهائيا في [illegible]

تابع الملحق رقم (01)

1961.07.14

19:00 – نقل الرسالة التالية، التي قدمها كوربون، إلى دحلب : "لقد تلقى السيد لويس جوكس نص رسالة وفد جبهة التحرير الوطني بتاريخ 12 جويلية. عند اقتراحه لطريقة جديدة، فإنه كان يقدر أنها ستمكن من ربح الوقت وستحسن من ظروف العمل. لقد سجل أن وفد جبهة التحرير الوطني يوافق على إمكانية استقاء هذه الطريقة، بعد جلسة بحضور كامل الأعضاء. وهو يقترح أن تجري هذه الجلسة بحضور كامل الأعضاء في 20 جويلية بلوغران.

1961.07.15

20:00 – تم إرسال الرد الجزائري إلى كوربون : "الوفد الحكومي المؤقت للجمهورية الجزائرية على التاريخ المقترح. وهي تقترح أن يقدم بيان بسيط للصحافة يعلن عن استئناف المباحثات، وهذا يوم 17 جويلية على الساعة 11:00، بالتوازي بباريس وتونس".

1961.07.16

12:00 – بناء على طلب صريح من الوزير جوكس وموافقة السيد دحلب، تأجيل إذاعة بيان يوم الاثنين من الساعة 11:00 إلى 18:00.

توقيع تريبي

المصدر : اوليفي لونغ ، المصدر السابق ، ص187.

الملحق رقم (02) شروط وقف إطلاق النار

2- وقف إطلاق النار.

الشروط:

1) السياسية:

أ) الاعتراف بالأمة الجزائرية واحدة غير متجزأة، يهدف هذا المبدأ إلى القضاء على الوهم الكولونيالي الحالم «بالجزائر فرنسية».

ب)- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في كل المبادين بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية.

جـ)- إطلاق سراح كل الجزائريات والجزائريين المسجونين أو المحتجزين أو المنفيين، بسبب نشاطهم السياسي قبل وبعد الانتفاضة الوطنية لأول نوفمبر 1954.

د)- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفته التنظيم الوحيد الذي يمثل الشعب الجزائري ووحده المخول للدخول في مفاوضات باسم الثورة الجزائرية، في المقابل، تتعهد جبهة التحرير الوطني بضمان ومسؤولية وقف إطلاق النار باسم الشعب الجزائري.

2) العسكرية:

سيتم توضيح الشروط العسكرية فيما بعد.

3- المفاوضات من أجل السلم:

أ)- عندما تكتمل شروط وقف إطلاق النار، فإن المتحدث الشرعي والوحيد باسم الجزائر يظل جبهة التحرير الوطني، وكل المسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري يبقى من الصلاحيات الحصرية لجبهة التحرير الوطني مثل الحكومة والانتخابات ...إلخ، ولا يقبل أي تدخل للحكومة الفرنسية في هذا الشأن.

ب)- تبنى المفاوضات على قاعدة الاستقلال (بما في ذلك الدبلوماسية والدفاع الوطني).

جـ)- تحديد النقاط موضوع المحادثات:

- حدود التراب الجزائري (الحدود الحالية، بما في ذلك الصحراء الجزائرية).

تابع الملحق رقم (02)

ال

- الأقلية الفرنسية (على أساس الرأي بين المواطنة الجزائرية أو الأجنبية – ليس هناك نظام تفضيلي – ولا توجد مواطنة مزدوجة جزائرية فرنسية).

- الأملاك الفرنسية: أملاك الدولة الفرنسية وأملاك المواطنين الفرنسيين.

- السلطات الإدارية.

- أشكال المساعدة والتعاون الفرنسي في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية...الخ.

- نقاط أخرى.

في مرحلة ثانية، ستقود المفاوضات، عن الجانب الجزائري، حكومة جزائرية مكلفة بتوضيح فحوى رؤوس الأبواب؛ وستنبثق هذه الحكومة عن مجلس تأسيسي، منبثق هو الآخر من انتخابات عامة.

المصدر: عبد المجيد بلخروبي ، المرجع السابق ، ص ص239-240.

الملحق رقم (03) : وثيقة خاصة بتمركز اعضاء المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس الاخير

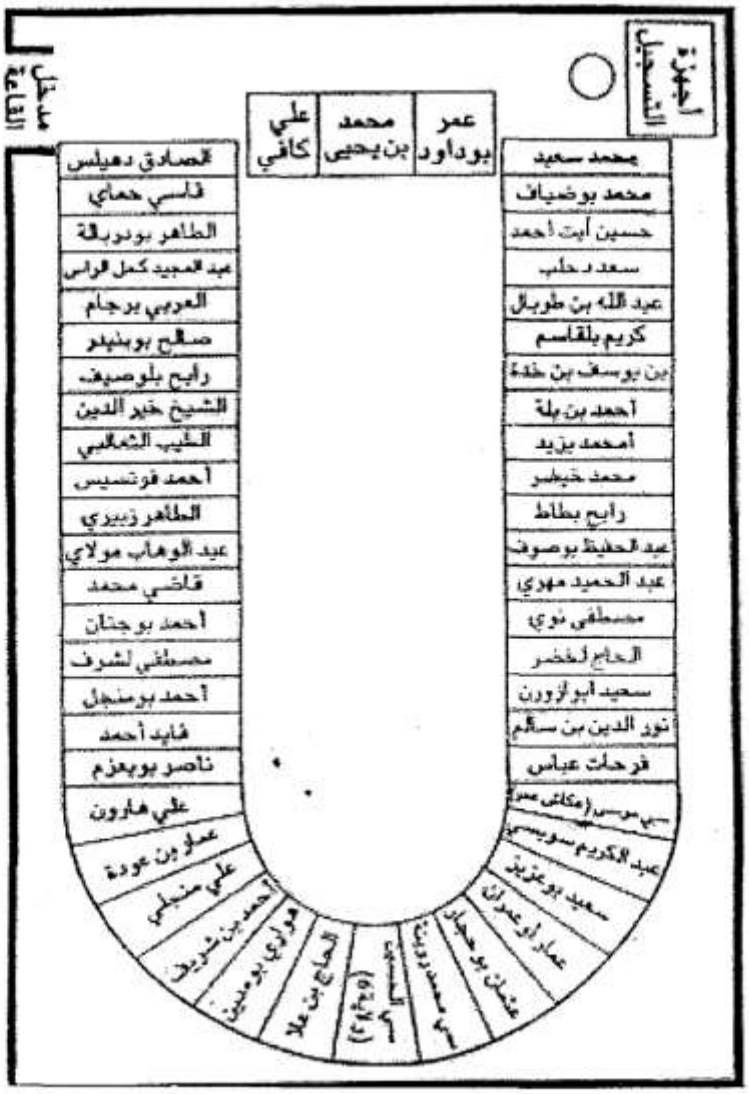

المصدر : علي هارون ، المصدر السابق ، ص18.

الملحق رقم (04) : اعلان فرنسا الرسمي لاستقلال الجزائر

✕ الاعتراف بالاستقلال وتحويل الصلاحيات.

إثر الإعلان عن نتائج الاستفتاء أدليتُ بالتصريح التالي:

"ها هوذا الشعب الجزائري، وهو في تمام وعيه بسيادته، يُقرر مصيره بكل حرية.

ولقد حانت ساعة تحمُّل المسؤوليات من طرف جميع الجزائريين على اختلاف مستوياتهم في هذا الوقت التي تم فيه الاعتراف باستقلالنا الوطني. ينبغي أن نؤكد للعالم أجمع عن وحدة صفوف شعبنا وأننا جديرون بالتضحيات التي قدمها جميع شهدائنا، الذين أنحني إجلالا لأرواحهم. وعن إرادتنا الراسخة في تجاوز كل العقبات وتوطيد أركان بلدنا في ظل وحدة جميع الجزائريين.

"سوف تواصل الهيئة التنفيذية المؤقتة مهمتها الموكولة إليها وتسهر، بكل أمانة، على تجسيد السياسة المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان والتي تمت المصادقة عليها بإجماع منقطع النظير؛ وهذا في حد ذاته أجمل آيات الولاء والعرفان التي يمكن تقديمها للشعب الجزائري ولقادته. ولقد حان الآن وقت تحمُّل المسؤوليات ووقت العمل لتحقيق السعادة والحرية لشعبنا.

في باريس قرأ الجنرال ديغول نص الإعلان عن استقلال الجزائر في مجلس الوزراء ومما جاء فيه ما يلي:

"بمقتضى استفتاء 8 أبريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر، طبقا لقانون 14 جانفي 1961، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا. وبناء على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت، من الآن فصاعدا، مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية، بتاريخ 19 مارس 1962:

فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر.

حُرِّر في باريس، يوم 03 جويلية 1962.

شارل ديغول.

المصدر :

عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة ، مذكرات سياسية ، 1945، 1965، تر، الحاج مسعود ، دار القصبة ، الجزائر ، بدون طبعة ، 2007، ص102.

الملحق رقم (05) : صورة تعبر عن دخول جيش التحرير الوطني الى العاصمة

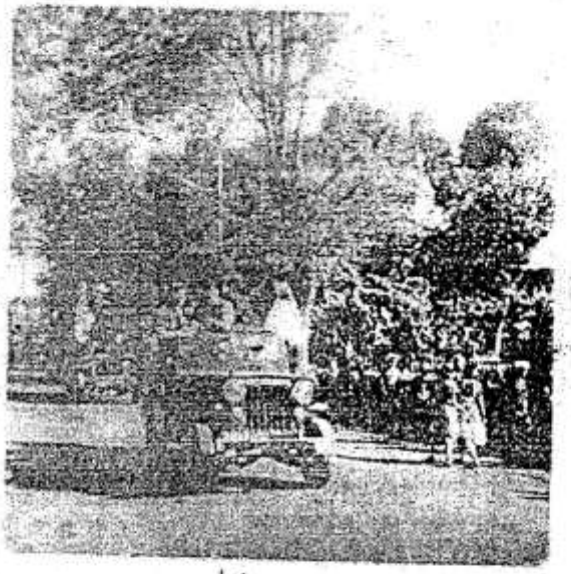

أول دخول جيش التحرير إلى العاصمة متوجها إلى سيدي فرج لتعليق العلم الوطني

المصدر :

لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص393.

الملحق رقم (06) : تعيين اول حكومة جزائرية مع وزرائها

مرسوم رقم 63- 373 المؤرخ في 1963/09/18
المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

(الجريدة الرسمية الصادرة في 18- 09- 1963)

إن رئيس الجمهورية، رئيس المجلس
بناء على الدستور، لاسيّما المادة: 47.
يرسم ما يلي

المادة 1: يعيّن السادة

نائب رئيس المجلس، وزير الدفاع الوطني..... هواري بومدين
نائب رئيس المجلس..... السعيد محمدي
نائب رئيس المجلس..... رابح بيطاط
وزير دولة..... عمار أوزقان
وزير العدل، حافظ الأختام..... محمد الحاج سماعين
وزير الداخلية..... أحمد مدغري
وزير الاقتصاد الوطني..... بشير بومعزة
وزير الفلاحة..... أحمد محساس
وزير التوجيه الوطني..... شريف بلقاسم

وزير العمل والشؤون الاجتماعية..... محمد الصغير نقاش
وزير الشؤون الخارجية..... عبد العزيز بوتفليقة
وزير الأشغال العمومية والنقل..... أحمد بومنجل
وزير البريد والاتصالات..... عبد القادر زيبك
وزير الأوقاف..... أحمد توفيق المدني
وزير السياحة..... قايد أحمد

المادة 2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المصدر : عبد القادر بولسان ، المرجع السابق ، ص ص 56،57.

الملحق رقم (07) : تعيين أول رئاسة جمهورية للجزائر مع وزرائها

رئاسة الجمهورية

– مرسوم رقم 64– 333 مؤرخ في 27 رجب عام 1384
الموافق 2 ديسمبر 1964 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة

إن رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، بعد الإطلاع على الدستور ولا سيما مادته السابعة والأربعون،

يرسم ما يلي:

المادة 1: تعيين السادة:

هواري بومدين	نائبا لرئيس مجلس الوزراء، وزيرا للدفاع الوطني
سعيد محمدي	نائبا لرئيس مجلس الوزراء
عبد الرحمن شريف	وزيرا منتدبا برئاسة مجلس الوزراء.
محمد بجاوي	وزيرا للعدل، حاملا للاختتام
بشير بومعزة	وزيرا للصناعة والطاقة
أحمد محساس	وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
محمد الصغير النقاش	وزيرا للصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية
عبد العزيز بوتفليقة	وزيرا للشؤون الخارجية .

بلقاسم شريف	وزيرا للتربية الوطنية
عبد القادر زعيبك	وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والأشغال العمومية والنقل
محمد الهادي الحاج اسماعيل	وزيرا للتعمير والإسكان
نور الدين دلسني	وزيرا للتجارة
صافي بوديسة	وزيرا للعمل
صادق بطل	وزيرا للشبيبة والرياضة
سعيد عمراني	وزيرا للإصلاح الإداري والوظيفة العمومية
عمار أوزقان	وزيرا للسياحة
تيجاني هدام	وزيرا للأوقاف
أحمد غزالي	نائبا لكاتب الدولة للأشغال العمومية

المادة 2: يقوم رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، بمهام وزارة الداخلية.

المادة 3: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر في 27 رجب عام 1384 الموافق 2 ديسمبر 1964

المصدر : عبد القادر بولسان ، المرجع السابق ، ص ص63-64.